بازرسی شد
۳۷ - ۳۶

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی
۶۲۹۰۷

۴۰۸۵
۵۲۲۱

رسالة وجود از تصانيف ملا اشرف جيلاني

بسم الله الرحمن الرحيم ومنه الفوز لكل مطلب كريم

الحمد لله الذي جعلنا بتصحيح اعتقاداتنا في اصول الديانات وفروعها من اهل الشفاء والنجاة
والصلوة والسلام على اكمل ما في عالم الامكان من الموجودات محمد بن عبد الله خاتم النبيين وآله
الطيبين الطاهرين المعصومين المهديين الهادين للخلايق اجمعين الى شريعة سيد المرسلين صلوات الله
تعالى وتسليماته عليه وعليهم الى يوم الدين اما بعد فيقول افقر خلق الله الغني محمد اشرف المشتهر
الجيلاني غفر الله تعالى له ولوالديه ولجميع من له حق عليهما وعليه ان هذه رسالة ملكوتية في
تحقيق معنى الوجود وفروعه ولواحقه فانه مسئلة شريفة وغورها كما ينبغي امر عسير
مشكل غاية الاشكال ولهذا زل فيها اقدام افهام كثير من ارباب التفضيل والكمال
فها انا اشرع في المقصد باذن الله المتعال مستعينا بجوده العام وفيضه التام
اعلم ان كل مفهوم كلي مشترك معنوي لان الكلي بما هو كلي لا يابى عن وقوع الشركة
فيه والمفهوم الانتزاعي للوجود المنتزع من الموجودات مفهوم كلي فهو مشترك معنوي
ومعنى بديهي عند كل احد من افراد الانسان حتى البله والصبيان ويعبر عنه
بالفارسية بلفظ هستي ومما يمكن الاستدلال او التنبيه على بداهة مفهوم الوجود الانتزاعي
ان قضية انا موجود بديهية عند كل فرد من الانسان فان كل انسان موجود
يعلم بداهة انه موجود ويخبر عن وجوده بانا موجود وهذه القضية بديهية عنده
بجميع اجزائها فالمحمول الذي هو موجود بديهي عنده وبداهة الموجود مستلزم لبداهة الوجود
الذي هو مبدأ الاشتقاق لان مبدأ الاشتقاق جزء المشتق وبداهة الكل مستلزم لبداهة
جزئه وهكذا الكلام في مفهوم الوحدة والوجوب وغيرهما من الامور العامة ويقول ايضا
لا شك في ان وجود الممكن بالذات وجود بالغير بناء على ان البرهان قائم بنفي الاولوية
الذاتية وسنذكر برهانا على نفيها ايضا وكل ما بالغير يجب ان ينتهي الى ما بالذات

لان ما بالغير

٢

لان ما بالغير فرع ما بالذات ولا يتصور تحقق الفرع بدون تحقق الاصل
وارتكاب الدور او التسلسل غير نافع لان الموجودات الغير المتناهية بالفعل على
تقدير تسليم جواز حقيقة الدور والتسلسل اذا كانت معلولة وداخلة في ما بالغير
فالعقل المشوب بالوهم يجوز ان يتصور تلك السلسلة الغير المتناهية بالفعل
بعنوان الاجمال ويحكم عليها بان مجموع تلك السلسلة الغير المتناهية الملحوظة بعنوان
الاجمال في حكم معلول واحد داخل في ما بالغير سواء كان وجود تلك الموجودات
المعلولة حاصلة بطريق الدور او التسلسل لان ارتكاب الدور او التسلسل لا يكونان
باعثين لخروجها عن المعلولية فالمعلولية مستوعبة للكل فيصدق على المجموع
الملحوظ بعنوان الاجمال انه بالغير لكل جزء من اجزائه فلا بد ان يكون مجموع
تلك السلسلة المشتملة على جميع ما بالغير من الموجودات المعلولة مستندا الى
ما بالذات وهو خارج عنه ويلزم من ذلك امران احدهما اثبات علة فاعلية
يكون وجودها بالذات والموجود الذي يكون وجوده بالذات لا يكون الا
الواجب فثبت وجود الواجب بالذات وثانيهما بطلان التسلسل لان
البرهان قد حكم بانتهاء تلك السلسلة الى الواجب بالذات فيلزم انتهاء تلك
السلسلة الى الواجب بالذات والانتهاء اما عين الانقطاع او مستلزم له
ولا شك في ان التناهي وعدم التناهي وكذا الانقطاع وعدم الانقطاع يتنافيان
لا يجتمعان في سلسلة واحدة ولو بالف علة وما يتوهم من ان الواجب بالذات
خارج عن تلك السلسلة الغير المتناهية ولا يكون داخلا فيها والمنافاة بين
كون تلك السلسلة غير متناهية بالفعل وبين كونها معلولة للواجب بالذات ساقط
عن درجة الاعتبار لانه ان اريد ان الواجب بالذات لا يكون جزءا من الجملة

التي يكون اجزاؤها معلولات باعتبار وجودها في انفسها فهو تم ولا ضير فيه
وان اريد ان الواجب بالذات لا يكون داخلا في سلسلة العلل المبتدأة من ما فوق
المعلول الاخير فهو بط لان الواجب بالذات علة العلل ومبدء المبادي وغاية
الغايات فسلسلة العلل المبتدأة من ما فوق معلول الاخير منتهية الى العلة التي
للعلة فوقها وهي الواجب بالذات فظهر ان الواجب بالذات جزء من سلسلة العلل
المتسلسلة ووجب ان ينتهي اليه سلسلة العلل واذا انقطع اليه سلسلة العلل
فيلزم انتهاء سلسلة العلل اليه وعدم ذهابها الى غير النهاية بالفعل ويلزم من ذلك
بطلان ذهاب سلسلة الموجودات الممكنة الى غير النهاية بالفعل بل يجب انقطاعها
وانتهاؤها الى الواجب بالذات على ما ذكرنا مفصلا ولما كان وجودات الممكنات
وجودات بالغير فيلزم ان يكون ثبوتها لها معللا بالغير وكل امر ثابت للغير بعلة
خارجة عن ذات ذلك الغير يلزم ان يكون امرا غريبا كالحرارة للماء واذا كان غريبا
فلا يتصور ان يكون ذاتيا فوجود الممكن بالذات لا يكون امرا ذاتيا له بل يكون امرا
غريبا ثابتا له بعلة خارجة عنه لكن لا يجوز ان يكون ذلك الامر الغريب غريبا انضماميا
كالسواد والبياض بالقياس الى الجسم بل يجب ان يكون غريبا انتزاعيا على ما يجي
فوجودات الممكنات المعلولية ليست امورا انضمامية بالنسبة الى الحقايق الممكنة بالذات
كالسواد والبياض بالنسبة الى الجسم والا يلزم الدور او التسلسل لان الوجود الخارجي
الممكن بالذات لو كان امرا انضماميا كالسواد والبياض بالقياس الى الجسم يلزم ان يكون
بين حقيقة الممكن بالذات وبين وجودها اثنينية خارجية ويكون وجودها امرا
حالا فيها وكل حال خارجي نعت لمحله الخارجي وكل نعت خارجي متاخر التحصل
عن تحصل المحل الخارجي كالسواد بالقياس الى الجسم فلا بد ان يكون وجود المحل

الخارج

الخارج متقدما على وجود الحال الخارجي عقلا كالسواد المتاخر وجوده عن
وجود الجسم تاخرا عقليا فذلك الوجود السابق ان كان عينه وجود اللاحق
يلزم تقدم الشيء على نفسه وهو المراد من الدور وان كان غيره ننقل الكلام
اليه وهذا النقل لا ينتهي الى حد فاما ان يذهب الى غير النهاية بالفعل او
يرجع فيلزم الدور او التسلسل وفي صورة التسلسل يلزم ان يكون امر واحد شخصي
خارجي موجودا بوجودات غير متناهية بالفعل في آن واحد وهو فطري البطلان
وايضا الوجود الخارجي المتميز والتشخص الخارجي المتميز متكافئان بالعدد واذا كان
الوجود الخارجي المتميز لامر واحد شخصي غريبا بالفعل يلزم ان يكون ذلك الشخص الواحد
اشخاصا غير متناهية بالفعل وكون شخص واحد اشخاصا فطري البطلان و
ايضا اذا كان بين حقيقة الممكن الخارجي وبين وجودها الخارجي اثنينية خارجية يلزم
ان يكون كل واحد منهما امرا خارجيا ممكنا بالذات ومجعولا للجاعل واثر الجاعل في
الخارج كالجسم والسواد فيلزم ان يكون لكل منهما وجود خارجي متميز كوجود الجسم
ووجود البياض والمفروض ان الوجود امر انضمامي بالقياس الى الممكن الموجود
فيلزم ان يكون وجود الوجود ايضا امرا انضماميا لان المفروض انه امر انضمامي
واذا كان انضماميا كالسواد بالقياس الى الجسم يلزم ان يكون وجود الممكن
نعتا له وكل نعت متاخر التحصل عن تحصل المنعوت وكل متاخر التحصل
ممكن بالذات فيلزم ان يكون وجود الممكن بالذات ممكنا بالذات ولا يتصور
كونه واجبا بالذات واذا كان ممكنا بالذات والمفروض انه امر خارجي انضمامي
فيكون امرا ممكنا بالذات ومتحققا في الخارج وكل متحقق في الخارج ومع ذلك يكون
ممكنا بالذات يلزم ان يكون تحققه وتحصله بالغير بناء على ان كل ممكن داخل تحت

ما بالغير باعتبار تحصله وتحققه ووجوده بل باعتبار اصل مهيته ايضا فيلزم ان
يكون وجود الوجود ولما كان المفروض ان وجود الممكن المتحقق فى الخارج امر انضمامى
يلزم ان يكون وجود الوجود انضماميا ايضا فيلزم ان يكون وجود الوجود نعتا
للوجود وكل نعت متاخر التحصل عن تحصل منعوته فيلزم ان يكون للوجود
تحصل قبل تحصل نعته فذلك التحصل والوجود السابق ان كان عين اللاحق
يلزم تقدم الشئ على نفسه وهو المراد من الدور وان كان غيره ننقل الكلام اليه
وهذا النقل لا ينتهى الى حد فاما ان يذهب الى غير النهاية او يرجع فيلزم الدور
او التسلسل وعلى تقدير التسلسل يلزم المفاسد التى ذكرناها فى صورة التسلسل فى وجود
المفروض الذى هو الجسم مثلا مفصلا كما يظهر بالتامل الصادق فظهر مما ذكرنا
من المقدمات الحقة ان وجودات الممكنات الخارجية ليست امورا انضمامية
بل لا بد ان يكون من الامور الانتزاعية التى ينتزعها العقل بضرب من التعمل
العقلى فظهر بالبرهان انه ليس بين الممكن الموجود فى الخارج وبين وجوده
الخارجى اثنينية خارجية بل معنى وجوده الخارجى ان الممكن الموجود فى الخارج
يكون فى الخارج بحالة يصح للعقل ان ينتزع منه بحسب حاله الخارجى مفهوم الوجود
الانتزاعى المشترك المعنوى بضرب من التعمل العقلى فزيادة الوجود الخارجى على
الممكن الموجود فى الخارج ليست زيادة فى الخارج والا يلزم الاثنينية الخارجية وقد مر
بطلانها بل زيادته فى العقل فقط ولهذا قال المحقق الطوسى فى التجريد وزيادته
فى التصور واعلم ان جميع ما ذكرنا فى ابطال الاثنينية الخارجية بين الممكن الموجود
فى الخارج وبين وجوده الخارجى يكون جاريا فى الاثنينية الذهنية بين الموجود
الذهنى وبين وجوده الذهنى ايضا حذو النعل بالنعل كما يظهر بالتامل الصادق
فلا بد ان يكون الوجود الذهنى ايضا امرا انتزاعيا كالوجود الخارجى للممكن الموجود

الخارج

فى الخارج فالوجود الذهنى ايضا يكون امرا انتزاعيا ينتزعه العقل من الموجود الذهنى
بضرب من التعمل العقلى كالوجود الخارجى فان قيل اذا لم يكن بين الوجود والموجود
اثنينية لا فى الذهن ولا فى الخارج فكيف يصح القول بان الوجود عارض لحقيقة
الممكن وزايد عليها قلت عروض الوجود لحقيقة الممكن انما هو فى ظرف الخلط
والتعرية اى الواسطة بين الخلط الصرف والتعرية الصرفة لان الموجود الذهنى لا يمكن
تعريته تعرية صرفة عن الوجود الذهنى والا يلزم ان لا يكون فى الذهن فالعقل اذا
اراد التميز بين الحقيقة الموجودة فى الذهن وبين وجوده يلتفت الى نفس الحقيقة
الموجودة فى الذهن ولا يلتفت الى الوجود الذى يكون حالها وصفتها بل يلتفت
الى الوجود بالتفات آخر غير هذا فالالتفات الى الوجود التفات ثان بالنسبة
الى الاول ففى هذا الالتفات يكون ملحوظة العقل هو نفس الحقيقة دون الوجود الذى
يكون الحقيقة مخلوطة به فيصدق على هذا الالتفات ان فيه تعرية عن الوجود
فى الجملة وخلط ايضا فى الجملة فهذا الالتفات مصحح للحكم بكون الوجود عارضا لحقيقة
الممكن الموجود وبكون الحقيقة معروضة له وهذا القدر كاف فى حصول التميز بين
العارض والمعروض وفى الحكم بكون الوجود عارضا والحقيقة الموجودة
معروضة له وفى الحكم بكون الوجود متاخرا عن الحقيقة الموجودة لان الوجود يلتفت
اليه العقل فى الدرجة المتاخرة عن التفات نفس الحقيقة الموجودة التى يكون معروضة
للوجود العارض لها ولما اقمنا البرهان على ان الوجود لا يجوز ان يكون معنى انضماميا
لا فى ظرف الخارج ولا فى ظرف الذهن فلا بد ان يكون معنى انتزاعيا على الوجه
المذكور مشروحا ولا يجوز ان يكون وجود شئ من الاشياء معلولا له وصادرا منه
لان الوجود اذا كان معلولا يجب ان يحصل بتباشر الموثر فيكون متاخرا عن

ذلك التأثير بحسب المرتبة العقلية ولا شك في ان المؤثر في شئ يجب ان يكون
في حال التأثير مخلوطا بالوجود حال التأثير لانه لو لم يكن مخلوطا بالوجود
حال التأثير لما يتصور منه التأثير والايجاد والافاضة لان كلا منها شان
الموجود بما هو موجود لا المعدوم بما هو معدوم لان المعدوم بما هو معدوم
لا يكون مصدرا لشئ لان المعدوم لا ذات له ويكون جميع الاشياء مسلوبة
عنه حتى الذات والذاتيات ولا واسطة بين الموجود والمعدوم كما هو التحقيق
واذا ابطل كون المؤثر في شئ معدوما تعين كون المؤثر فيه موجودا ومخلوطا
بالوجود حال التأثير والايجاد والجعل والافاضة فلا بد من الخلط بالوجود
حال التأثير فيكون التأثير مع الوجود فذلك الوجود الذي يكون مع التأثير المتقدم
ان كان عين الوجود المتأخر عن التأثير فيلزم تقدم الشئ على نفسه وهو
فطري البطلان او غيره فننقل الكلام اليه وهذا النقل لا ينتهي الى حد فاما
ان يذهب سلسلة الوجود المعلول الى غير النهاية بالفعل فيلزم التسلسل او يرجع
فيلزم الدور وارتكاب الدور او التسلسل مع كونهما محالين غير نافع على ما مر
وفي صورة التسلسل يلزم المفاسد التي ذكرناها مفصلة في البرهان المذكور
يظهر امران احدهما بطلان القول بوجود الممكن بالاولوية الذاتية لان وجود
الممكن بالذات لا يمكن ان يكون ثابتا له بلا علة راسا لا بعلية ذات الممكن
ولا بعلية غير ذاته مطلقا فيلزم ثبوت الوجود لذات الممكن بلا علة راسا
والوجود الذي ليس له علة راسا لا يكون الا الوجود الواجب بالذات فيلزم
ان يكون الممكن بالذات واجبا بالذات فيلزم الانقلاب الممتنع وايضا الامر الذي
يكون ثابتا لامر بلا علة راسا يلزم ان يكون ذاتيا له لان الامر الثابت لامر

امان

اما ان يكون ذاتيا او عرضيا ولا واسطة بينهما والعرضي يكون ثبوته بعلة والذاتي
لا يكون ثبوته بعلة راسا فاذا كان الوجود الثابت لامر ليس له علة راسا يلزم
ان يكون ذاتيا وثبوت الذاتي لما هو ذاتي له ضروري ذاتي وليس الضروري الذاتي
الا الوجوب الذاتي فيلزم ان يكون الموجود بوجود لا علة له واجب الوجود بالذات
ولا يصح ان يكون ممكن الوجود بالذات او يكون ثابتا له بان يكون ذات الممكن علة
لوجوده بالاولوية الذاتية بمعنى ان الممكن وان كان علة لوجوده لكن لم يجعل وجوده
الذي يكون معلول ذاته بالغا الى حد الوجوب حتى يلزم ان يكون واجبا بالذات فنقول قد
ابطلنا القول بكون الشئ علة لوجود نفسه سواء كان ذلك الوجود المعلول بالغا الى
درجة الوجوب اولا كما دل عليه البرهان الذي ذكرناه مشروحا بعد التأمل منصفا وثانيهما
بطلان القول بكون وجود الواجب بالذات زائدا على ذاته ومعلولا لذاته كما هو
المشهور من مذهب الاشعري الغوي اف على فساد مذهبه ومن تابعه في ذلك
تعالى الله سبحانه عما يقول الظالمون علوا كبيرا ووجه البطلان هو انا قد اقمنا البرهان
على انه لا يجوز ان يكون الشئ علة لوجود نفسه ويكون وجوده معلول نفسه وذاته
سواء كان ذلك الوجود المعلول بالغا درجة الوجوب او لا ويلزم على الاشعري الغير
اف على فساد مذهبه ان يكون وجود الواجب جل شانه عين ذاته كما ذكره المحققون
بيان اللزوم ان الاشعري قائل بان وجود الواجب الذي هو اقوى الوجودات واتمها و
اكملها هو امر زائد على ذات الواجب وصادر من ذاته فيلزم ان يكون ذات الواجب
بذاتها مصدرا لاقوى الآثار الخارجية واتمها واكملها فيصدق ان ذات الواجب
بذاته مصدر للاثر الخارجي فيلزم ان يكون ذات الواجب جل شانه عين الوجود الخارجي
لانا لا نعني بالوجود الخارجي الا ما هو مصدر للاثر الخارجي فكيف اذا كان مصدرا لاقوى

الاثر الخارجي واكمله واتمه فظهر ان وجود الواجب جل شانه عين ذاته
كما هو مذهب الحكما ومذهب المحققين من المتكلمين واذا ثبت ما ذكرنا
من المقدمات الحقه فنقول مفهوم الوجود الكلي المشترك المعنوي يصح
انتزاعه من حقيقة الواجب جل شانه بمعنى ان العقل الغير المشوب
بالوهم الحكيم باعانة البرهان مع سده الدهشة بان الواجب جل شانه
لما كان موجودا في الخارج ويكون وجوده الخارجي عين ذاته يلزم ان يكون
ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته بحاله يصح انتزاع مفهوم الوجود
المشترك المعنوي من ذاته بلا احتياج الى حيثية تقييدية وحيثية تعليلية
فيكون نسبة مفهوم الوجود المشترك المعنوي الى ذاته جل شانه كنسبة
مفهوم الانسانية الى الانسان فكما ان نسبة مفهوم الانسانية الى الانسان
نسبة المفهوم الذاتي لا المفهوم العرضي مثل مفهوم الكتابة والحياكة بالنسبة
الى الانسان فكذلك نسبة مفهوم الوجود المشترك المعنوي الى ذات الواجب جل شانه
نسبة المفهوم الذاتي لا المفهوم العرضي كالفوقية والتحتية من قبيل الاضافيين
ويصح انتزاع مفهوم الوجود الكلي المشترك المعنوي من حقايق الممكنات
الموجودة ايضا لكن هذا الانتزاع ليس مثل الانتزاع الاول لان الوجود بالنسبة
الى الممكن امر غيره فلا يثبت له الا بعلة خارجة عن ذاته كما مر فانتزاع
الوجود من الممكن يحتاج الى حيثية تعليلية فلا بد من الاستناد الى الجاعل
ليصح انتزاع الوجود منه فمصحح الانتزاع هو الاستناد الى الجاعل ولا
يصح الانتزاع بدونه فذلك الانتزاع وان كان محتاجا الى حيثية تعليلية
[illegible] الى حيثية تقييدية بناء على ان وجود الممكن لا يجوز

ان يكون

ان يكون امرا انضماميا كما مر ولما كان مفهوم الوجود الانتزاعي الذي ينتزع من
الواجب بالذات والممكن بالذات مفهوما كليا مشتركا معنويا فيجب ان يكون المعبر عنه
بهذا المفهوم الواحد الكلي واحدا ولا يجوز ان يكون متعددا لان المفهوم الواحد لا يجوز
ان يكون بازاء حقيقتين مختلفتين كمفهوم الانسان ومفهوم الفرس ومفهوم السماء
ومفهوم الارض وغيرها من المفهومات فان اللبيب بعد تتبع المفهومات الكلية
يتحدس بان المفهوم الواحد لا يكون له الا المعبر عنه الواحد نعم يجوز ان يكون للمعبر عنه
الواحد مفهومات متعدده كما يعبر عن ذات الواجب جل شانه بمفهوم واجب الوجود
ومفهوم العالم والقادر والمريد والحي وغيرها من الصفات الكمالية وايضا نقول
لا يجوز ان يكون لمفهوم واحد كلي اثنان من المعبر عنه لانه لا يخلو من ان يكون
لخصوصية شيء من ذينك الاثنين دخل في ثبوت اصل ذلك المفهوم له اولا
وان كان لها دخل فيه يلزم ان لا يتحقق في الآخر وان لم يكن لشيء من الخصوصيتين
دخل فيه يلزم ان يكون خصوصية كل منهما لغوا في ثبوت ذلك المفهوم له فيلزم
ان يكون المعبر عنه بذلك المفهوم الواحد قدرا مشتركا بينهما وذلك القدر المشترك لا يجوز
ان يكون متعددا بعين هذه الحجة التي ذكرناها فلا بد ان يكون واحدا فظهر ان
المفهوم الواحد لا يجوز ان يكون له المعبر عنه المتعدد ولما كان مفهوم الوجود الانتزاعي
الكلي المفهوم واحدا وقد ثبت ان مفهوم الواحد لا يكون له الا المعبر عنه الواحد فلا بد ان
يكون المعبر عنه بذلك المفهوم لا يكون الا واحدا وقد ثبت سابقا ان وجود الممكن
لا يكون معنى انضماميا لا في الخارج ولا في الذهن بل يكون انتزاعيا فيهما وقد ثبت
ايضا ان وجود الممكن امر غيره بالنسبة اليه ويكون [illegible] ثبت ايضا ان
كل ما بالغير يجب ان ينتهي الى ما بالذات فوجب ان يكون [illegible] مفهوم الوجود

يرجع الاثنين من المعبر عنه

الانتزاعي الكلي البديهي حقيقة واحدة ويكون تلك الحقيقة الواحدة بذاتها
وجوداً صرفاً وفعلية صرفة ونوراً صرفاً وظهوراً صرفاً واذا كانت فعلية صرفة
فلا يجوز ان يكون فيها شائبة قوة وشائبة ابهام والا لم يكن فعلية صرفة
فيكون جميع كمالاته في مرتبة ذاته بذاته لانه لو لم يكن جميع كمالاته في مرتبة
ذاته لكانت الذات بالقوة باعتبار تلك الصفات الكمالية كساير الممكنات التي
لم تكن كمالاتها في مرتبة ذاتها واذا لم تكن في مرتبة الذات لم تكن نسبة الكمالات
الى الذات نسبة الذاتي الى ذي الذاتي بل نسبتها اليها نسبة العرض لان كل امر
ثابت لشيء لا يخلو من ان يكون ثابتا له في مرتبة الذات او في المرتبة المتاخرة
ولا واسطة بينهما والاول ذاتي والثاني عرضي وثبوت العرضي لما هو عرضي له
يحتاج الى العلة فتلك العلة اما ان يكون عين ذات الواجب او غير ذاته و
الثاني بط لان كل موجود سوى الواجب بالذات محتاج الى الواجب بالذات في
الحقيقة والوجود وجميع كمالات الوجود ولو انعكس دار فتعين الاول
وهو ان يكون علة بثبوت الكمالات لذات الواجب جل شانه هي ذاته ولا شك
في ان كمالات الواجب جل شانه اقوى الكمالات واتمها واكملها فيلزم ان يكون
ذات الواجب تع مع قطع النظر عن كل ما عداها مصدراً لاقوى الكمالات
ولا شك في ان ما يترتب عليه اقوى الكمالات يجب ان يكون في نفسه كاملاً اولاً
يصح ترتب الكمال عليه لان الناقص في نفسه لا يجوز ان يكون علة فاعلية
للكمال ففاعل الكمال يجب ان يكون في مرتبة فاعليته للكمال كاملا ثم يترتب عليه
الكمال وهذا معنى قول الحكماء العظام لا يهب الكمال القاصر عنه والحاصل
فلا بد من كمال سابق على الكمال المعلول فذلك الكمال السابق اما ان يكون
عين الكمال اللاحق او لا والاول بط لاستلزامه تقدم الشيء على نفسه

وان كان غيره ننقل الكلام اليه فلا يخلو من ان يكون ذاتيا او عرضيا فان كان
ذاتيا فهو المط وان كان عرضيا فيحتاج الى علة وسياق الكلام الى آخره وهذا
النقل لا ينتهي الى حد فبقي ان يكون ذاتيا عينيا لا ذاتيا جزئيا فثبت بهذا البرهان
عينية الصفات الكمالية فيكون فعلا صرفا ويلزم ان يكون امراً واحداً شخصيا
متشخصا بذاته بسيطا صرفا بذاته لان كل مركب بما هو مركب ممكن بالذات وكل
ممكن بالذات يكون الوجود بالنسبة اليه امراً غيريا معلولا للغير فلا يكون الوجود
ذاتيا له كما مر شرحا ويلزم ان يكون ذلك الواحد الشخصي قايما بذاته لا قايما
بالغير والا يلزم ان يكون متاخرا عن ذلك الغير تاخرا بالذات فيلزم ان يكون معلول
الغير وكل معلول الغير ممكن بالذات وقد ثبت ان الوجود بالنسبة الى الممكن بالذات
امر غريب وليس بذاتي له والبسيط الصرف لا يمكن تحديده لان الحد مركب من
الجنس والفصل وايض اذا كان المعبر عنه بالوجود امراً متشخصا بذاته فيلزم له
ان لا يكون له مهية كلية راسا لا مهية جنسية ولا مهية نوعية والا يلزم
التركيب والامكان فليس في عالم الوجود المعبر عنه بمفهوم الوجود الا وجود
واحد فقط ويكون ذلك الوجود الواحد وجودا بالذات وموجودا بالذات و
واجب الوجود بالذات ومتشخصا بالذات وما عداه من الوجودات والموجودات
انما وجودها وموجوديتها مكتسبة منه بالاستناد اليه وبالارتباط به فهو نور حق
وظهور مطلق به ظهور كل شيء فهو منبع الخيرات وفاعل الحقايق من المجردات
والماديات بجميع ما في عالم الامكان بقضيته وقضيضه صادر منه وفايض من
لدنه على ما قال تعالى شانه لا اله الا هو خالق كل شيء وعند المشائين يعبر
عن ذلك المعبر عنه بالواجب الوجود وعند الاشراقيين يعبر عنه بالنور الحقيقي
والظهور الحقيقي ويحتمل ان يكون النور في قوله تعم الله نور السموات والارض

محمولا على النور الحقيقي الذي يكون به ظهور كل شيء ووجود كل شيء وكما ان النور
الحسي يكون سبب الظهور الاشياء ظهورا حسيا فكذلك النور الحقيقي سبب لظهور حقايق الاشياء
وخروجها من الليس الظلماني الى الايس النوراني ظهورا حقيقيا بل لا نسبة اصلا لان
ظهور النور الحسي ايض بالنور الحقيقي لان كل ما عدا النور الحقيقي معلول للنور الحقيقي
ومستند اليه ومربوط به ولولا الاستناد والربط يلزم ان لا يتحقق راسا ويلزم ان
يكون مايوسا من استشمام رائحة الايس فهو في نهاية فرط النورية والظهور بحيث
لا يصل الى ازلي مرتبة نوريته عقل العقلاء ومعرفة العرفاء على ما ورد في بعض الادعية
الماثورة يا نور النور ويا خفيا من فرط الظهور وجميع ما ذكرنا مفصلا شرح وبيان
لقول المحققين من الحكماء والصوفية بوحدة الوجود فوحدة الوجود بالمعنى الذي ذكرناه
مشروحا موافق لحكم البرهان ولقول المحققين من اهل الملل والاديان ونقول ايض
من راس انه وجود شخصي بسيط لانه لو لم يكن متشخصا يلزم ان يكون كليا لان الذات
الخارجية اما ان يكون امرا شخصيا او امرا كليا ولا واسطة بينهما فاذا لم يكن متشخصا
بذاته يلزم ان يكون كليا بذاته ويكون التشخص والتعين عارضا له لانه لا يجوز ان يكون
التشخص عينا له والا يلزم ان يكون متشخصا بذاته فلا يكون كليا هف ولا يجوز ايض
ان يكون التشخص جزءا له لان الجزئية مستلزمة للتركيب المستلزم للامكان فيلزم ان يكون
المعبر عنه بمفهوم الوجود الذي فرض انه لا علة له معلولا هف فتعين ان يكون زائدا
وح فلا يخلو من ان يكون ذلك التشخص معلولا للذات ذلك الكلي المعروض او لغيره ولا جائز
ان يكون معلولا للذات ذلك الكلي لان الكلي امر مبهم لا تعين ولا تشخص له باعتبار ذاته
والا لم يكن كليا بذاته بل يكون جزئيا حقيقيا ولا شك في ان اقوى التحصل واتم مرتبة الاخيرة
من التحصلات هي التحصل البالغ الى درجة التعين والتشخص فيكون الكلي ضعيف

التحصل

التحصل والتعين والتشخص قوي التحصل ولا شك في ان المصدر لا يجوز ان يكون ضعيف
التحصل بالنسبة الى ما صدر منه بل الامر بالعكس وايض مصدر التعين وما صدر منه
التعين والتشخص يكون علة فاعلية للتعين والتشخص فيكون التعين والتشخص حاصلا
بتاثير العلة الفاعلية ومتاخرا عن تاثيرها بحسب المرتبة العقلية وكما انه يلزم ان يكون
المؤثر في الوجود مخلوطا بالوجود حال التاثير في الوجود ومع الوجود في مرتبة التاثير فيه و
مخلوطا به حال التاثير كما ذكرنا سابقا فكذلك يلزم ان يكون المؤثر في التعين والتشخص مخلوطا
بالتعين والتشخص حال التاثير في التعين والتشخص فيلزم ان يكون المؤثر في التشخص حال
التاثير المتقدم على المعلول الذي هو التعين والتشخص مخلوطا بالتعين كالوجود بلا تفاوت فيهما
عند الاذهان العالية الصافية من الكدورات الوهمية فذلك التعين السابق اما ان يكون
عين اللاحق او غيره فان كان الاول يلزم الدور المح وان كان غيره ننقل الكلام اليه وهذا
النقل لا ينتهي الى حد وجميع المفاسد التي ذكرنا في الوجود مفصلة جارية في التشخص و
التعين ايض كما يظهر بالتامل الصادق وايض اذا كان التشخص معلولا يلزم ان يكون
ممكنا بالذات والفرد الشخصي من الواجب بالذات يعتبر فيه التشخص اما بطريق الجزئية او
العينية وعلى اي تقدير يلزم ان يكون ما هو فرد الواجب بالذات ممكنا بالذات اما على
تقدير الجزئية فلان امكان الجزء وافتقاره الى العلة يستلزم امكان الكل وافتقاره الى
العلة لان كل ما يتوقف عليه وجود الجزء يتوقف عليه وجود الكل وايض الجزئية مستلزمة
للتركيب والتركيب مستلزم للامكان واما على تقدير العينية فظاهر انه يستلزم الامكان ولا جائز
ايضا ان يكون معلولا لغيره لان ذلك الغير على تقدير كونه علة للتشخص لا يجوز ان يكون
ممتنع الوجود فوجب ان يكون ممكن الوجود وموجودا شخصيا والا لم يتصور ان يكون علة
فاعلية للتشخص فيلزم ان يكون تشخص الواجب بالذات متاخرا عن تشخص ذلك الممكن الشخص
العياذ بالله نعم مع ان كل ممكن بالذات محتاج في وجوده وتشخصه الى الواجب بالذات

لان كلا من حقيقة الممكن ووجوده وتشخصه وكمالاته يكون بالغير ومعلول الغير
الذى هو الحقيقة بالذات والوجود بالذات والوجوب بالذات والكمال بالذات
لان كل ما بالغير فرع لما بالذات على ما مر شروحا فاذا كان تشخص الممكن بالذات
تشخصا بالغير يلزم ان يكون متاخرا عن تشخص الواجب بالذات واذا كان تشخص
الواجب بالذات متاخرا عن تشخص الممكن بالذات يلزم الدور الخ وايضا
التشخص نحو من الوجود عند المحققين فلو كان التشخص معلولا يلزم ان
يكون الواجب بالذات معلولا فى وجوده وكل ما هو معلول فى وجوده يكون
ممكنا بالذات فيلزم الانقلاب الخ وايضا اذا كان تشخص الواجب بالذات معلول
الغير يلزم ان يكون كل ما هو فرد الواجب بالذات محتاجا فى تشخصه الى الغير ومعلولا
فى تشخصه للغير فيلزم ان لا يكون مبدء المبادى وعلة العلل فظهر بما ذكرنا هنا
مفصلا ان المعبر عنه بمفهوم الوجود الانتزاعى يجب ان يكون متشخصا بذاته فيكون
التشخص ثابتا له فى مرتبة ذاته واذا ثبت له فى مرتبة ذاته يكون ذاتيا له واذا
كان ذاتيا له فلا يخلو من ان يكون جزءه او عينه والاول باطل لان الجزئية مستلزمة
للتركيب والتركيب مستلزم للامكان والامكان مستلزم للمعلولية فى الوجود والحقيقة
فيلزم ان لا يكون ما فرض انه موجود بالذات موجودا بالذات بل موجودا بالغير فتعين
الثانى وهو كون التشخص عين ذاته وكل امر يكون التشخص عين ذاته يمتنع تجويز شركته
بين كثيرين فيلزم ان يكون المعبر عنه بمفهوم الوجود الانتزاعى امرا بسيطا حقا
متشخصا بذاته وممتنعا فرض شركته بين كثيرين فوجب ان لا يكون المعبر عنه
بمفهوم الوجود الانتزاعى الا امرا واحدا شخصا واجبا بالذات وبنا على
ذكرنا من المقدمات الحقة ظهر بطلان الباطل الصادق انه لا يتصور تعدد

فالحال ان بعض ... الواجب ... ات ان يكون ... المبادى ... علة العلل صح

واحدا صح

الواجب

الواجب بالذات فضلا عن وقوع تعدده لان الواجب بالذات ليس الا عين
المعبر عنه بمفهوم الوجود الانتزاعى وليس المعبر عنه بمفهوم الوجود الانتزاعى الا امرا
واحدا فقط وذلك لان الامر الواحد لا يجوز ان يكون كليا كما بر هنا عليه ووجب ان
يكون امرا شخصا يمتنع تجويز شركته بين كثيرين فضلا عن وقوع الشركة فيه بالفعل
نعم لو جاز كون المعبر عنه بمفهوم الوجود الانتزاعى امرا كليا او جاز كون المعبر عنه
لمفهوم واحد متعددا لجاز تجويز تعدد الواجب بالذات فى بادى الراى الى
يثبت بالبرهان نفيه لكن قد اقمنا البرهان على عدم جواز كون المعبر عنه بمفهوم
واحد متعددا وجميع ما ذكرنا فى مفهوم الوجود الانتزاعى يكون جاريا فى مفهوم
الموجود فكما ان الوجود وجود بالذات ووجود بالغير ومطابق الانتزاع والمعبر عنه
لا يكون الا واحدا فذلك لان الواحد امر متحقق فى الخارج قايم بالذات وامر شخصى وبسيط
صرف كما مر كذلك الموجود موجود بالذات موجود بالذات وموجود بالغير ومطابق
الانتزاع والمعبر عنه لا يكون الا واحدا لان المعبر عنه لمفهوم واحد لا يكون الا واحدا
كما مر فالمعبر عنه ومطابق الانتزاع لمفهوم الموجود لا يكون الا الموجود بالذات الذى
يكون موجودا بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته ويكون هو الموجود الشخصى
البسيط الحقيقى الذى يكون ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته امرا مصححا
لانتزاع مفهوم الموجود منه بلا احتياج الى حيثية تقييدية وتعليلية فيكون نسبة
مفهوم الموجود اليه من قبيل نسبة مفهوم الانسان الى حقيقة الانسان وبناء
على هذا يكون مفهوم الموجود ثابتا له بالنظر الى الذات وكل امر ثابت فى مرتبة
الذات يكون ذاتيا وثبوت الذاتى لما هو ذاتى له ضرورى ذاتى فيكون الموجودية
بطريق الضرورة الذاتية وكل امر يكون موجودا بالنظر الى الذات مع قطع النظر عن
كل ما عدا الذات يكون واجب الوجود بالذات ... الموجود بالذات ... ان

والى عدم جواز كون المعبر عنه بمفهوم الوجود الانتزاعى كليا
وعلى عدم جواز كون المعبر عنه لمفهوم
صح

...جود بالغير محمول على كل موجود
...ت سواء كان جوهرا او عرضا ويكون محمولا
...الممكنة بالذات اذا عرفت هذا فنقول لا يجوز ان يكون

لان ما بالغير يستند اليه الموجود بالغير لان كل ما بالغير يجب ان ينتهى الى ما بالذات
فرع ما بالذات على ما مر مشروحا فجميع ما سوى الله تعالى من الموجودات مستند الى
الموجود بالذات ومربوط به وموجودية ما سواه جل شانه انما يكون
باعتبار الاستناد اليه والارتباط به والانتساب اليه وانتزاع مفهوم
الموجود الكلى المشترك المعنوى منها موقوف على الحيثية التعليلية اى الى
حيثية الاستناد الى الموجود بالذات ولا يتوقف على الحيثية التقييدية
لان وجود الموجود بالغير ليس امرا انضماميا بل يكون امرا انتزاعيا
فقط كما مر مشروحا والموجود المحمول على الموجودات بالغير انما يكون مشتقا
من الوجود الانتزاعى الذى ليس له مطابق ومعبر عنه فى شىء من الموجودات
بالغير فليس الوجود الذى يكون ماخذ اشتقاق الموجود المحمول امرا انضماميا بل
يكون امرا انتزاعيا واذا كان ماخذ الاشتقاق امرا انتزاعيا يلزم ان يكون
المشتق من ذلك المبدء مفهوما انتزاعيا باعتبار ذلك المبدء الذى يكون مفهوما
مفهوما انتزاعيا لان مفهوم المبدء جزء لمفهوم المشتق فان قيل مفهوم الموجود
يحمل على الذوات الموجودة فى الخارج كالسماء والارض فيلزم ان يكون المعبر عنه
لمفهوم الموجود امرا ثابتا فى الخارج ومتعددا ايضا فكيف يصح ان يقال
مفهوم الموجود مفهوم انتزاعى وليس له معبر عنه فى الممكنات الموجودة بل المعبر عنه
واحد فقط وهو ذات الموجود بالذات قلت مفهوم الموجود ذات ثبت
له الوجود فاذا قلنا السماء موجودة يكون معنى الموجود فى هذه القضية
ذات ثبت لها الوجود وغاية ما يلزم من ذلك ان يكون السماء ذات ثبت
لها الوجود وقد ثبت ان وجود الممكن ليس امرا انضماميا بل يكون امرا انتزاعيا
يحتاج انتزاعها الى الحيثية التعليلية كما مر وبناء على هذا يلزم ان يكون

انتزاع مفهوم الموجود من السماء محتاجا الى الحيثية التعليلية وما يلزم من كون ذات
السماء امرا متحققا فى الخارج هو ان يكون المعبر عنه بذات السماء امرا متحققا فى الخارج
وذات السماء لا يكون تمام مفهوم الموجود بل كانت جزء المفهوم ولا يلزم من كون احد جزئى
مفهوم له معبر عنه فى الخارج ان يكون لمفهوم جزء آخر ايضا معبر عنه فى الخارج لجواز ان يكون المعبر عنه
لجزء آخر معدوما فى الخارج واذا كان معدوما فى الخارج يصح ان يقال ان المعبر عنه لمفهوم الكل
المركب من المتحقق وغير المتحقق لا يكون متحققا ولا يكون له معبر عنه فى الخارج وفيما نحن فيه
كذلك لان مفهوم الموجود مركب من الذات والوجود الانتزاعى الذى ينتزع من الممكن بالذات
والذات وان كان لها معبر عنه فى الخارج لكن الوجود الانتزاعى الذى فى الممكن ليس له
معبر عنه فى الممكن على ما مر سابقا فبهذا الاعتبار يصح ان يقال مفهوم الموجود المنتزع من
الممكنات الموجودة محتاج الى الحيثية التعليلية كالوجود الانتزاعى الذى ينتزع من الممكنات
الموجودة وليس له معبر عنه فى الخارج فمطابق الانتزاع والمعبر عنه لكل من مفهوم الوجود الانتزاعى
والموجود الانتزاعى لا يكون الا ذات الواجب جل شانه فلا يكون الوجود بالذات والموجود بالذات
الا واحدا وهو ذات الواجب جل شانه فذات الواجب جل شانه بذاته مع قطع النظر عن كل
ما عدا ذاته يصح ان ينتزع منها مفهوم الموجود بلا احتياج الى حيثية تقييدية واحتياج تعليلية
فيكون نسبة مفهوم الموجود الى ذات الواجب جل شانه مثل نسبة المفهومات الذاتية
لا العرضية واما نسبته الى ما عدا الواجب جل شانه من الموجودات نسبة المفهومات العرضية
لان انتزاعه منها محتاج الى الحيثية التعليلية لان الوجود امر نسبى بالنسبة الى الممكن بالذات و
محتاج الى العلة الفاعلية الخارجة عن ذات الممكن كما مر آنفا فان قيل لم لا يجوز ان يكون فى عالم
الوجود واجبان بالذات العياذ بالله تعالى ويكون كل واحد منهما امرا شخصيا متشخصا بذاته
بسيطا صرفا بحيث لا يكون بينهما قدر مشترك ذاتى بوجه من الوجوه بل المشترك بينهما لا يكون الا
امرا عرضيا فقط كالوجود المطلق والوجوب المطلق وهما امران عرضيان لهما لان الذاتى
لهما هو الوجود الخاص والوجوب الخاص وليس شىء من ذلك الخاصين مشتركا بينهما حتى يلزم

الاشتراك الذاتي ويلزم التركب مما به الاشتراك وما به الامتياز كما هو مذكور في
الاستدلال المشهور على توحيد الواجب جل شانه فليس المشترك بينهما امر سوى العرض كالوجود
المطلق والوجوب المطلق لانه يجوز ان يكونا عرضيين بالنسبة الى الوجود الخاص
والوجوب الخاص فما هو الذاتي ليس مشتركا بينهما وما هو مشترك بينهما فليس بذاتي لهما بل هو
امر عرضي لهما فلا بد من ابطال هذا الاحتمال ليتم الاستدلال قلت ملخص هذا السوال
هو شبهة ابن كمونة المشهورة بالاشكال الملقبة بداء العضال وهي ليست كذلك
عند اصحاب الحقيقة والحال فنقول باذن الله المتعال ان هذا الاحتمال مبني على
جواز ان يكون المعبر عنه بمفهوم واحد متعددا وقد مر بطلانه مشروحا وايضا ان بعض خواص
الواجب بالذات ان لا يكون وجوده معلولا لذاته والا لزم المفاسد التي ذكرناها سابقا
مفصلا ولا معلولا لغير ذاته ايضا والا يلزم ان يكون الواجب بالذات ممكنا بالذات فيلزم
الانقلاب الخ واذا لم يكن معلولا اصلا يلزم ان يكون وجود الواجب بالذات ثابتا له في
مرتبة ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته لانه لو لم يكن ثابتا له في مرتبة ذاته بذاته
بل يكون ثابتا له في المرتبة المتاخرة عن الذات يلزم ان يكون معلولا لان كل امر ثابت لامر
ولا يكون ثابتا له في مرتبة ذاته يكون معلولا البتة اما لذات ذلك الامر كالزوجية
للاربعة او لغير ذات ذلك الامر كالحرارة للماء والوجود للممكن بالذات وقد ثبت
بطلان كون وجود الواجب بالذات معلولا مطلقا لما ذكرنا مفصلا فوجب ان
يكون وجود الواجب بالذات ثابتا له في مرتبة الذات بذاته مع قطع النظر عن كل
ما عدا الذات وليس الثابت في مرتبة ذات شيء الا الذات والذاتيات فيلزم ان
يكون وجود الواجب بالذات ذاتيا له والذاتي اما عين او جزء والثاني باطل والا
يلزم التركب وكل مركب ممكن بالذات فيكون الواجب بالذات ممكنا بالذات فيلزم الانقلاب
الخ فتعين الاول [illegible] الواجب بالذات عينا فيكون [illegible]

الواجب

الواجب بالذات ذاتيا عينيا وثبوت الذاتي لما هو ذاتي له ضروري ذاتي
ولا نعني بالضرورة الذاتية الا الوجوب الذاتي فيكون نسبة وجود الواجب بالذات
الى ذاته مثل نسبة الانسانية الى الانسان فيكون ثابتا له بالضرورة الذاتية
فكل ما يصدق عليه انه واجب الوجود بالذات يكون وجوده ضروريا ذاتيا له
بمعنى ان ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته يكون منشا انتزاع
مفهوم الوجود البديهي الانتزاعي المشترك المعنوي ومطابق انتزاعه بلا احتياج
الى حيثية تقييدية ولا تعليلية ويكون نسبة ذلك المفهوم اليه مثل نسبة
مفهوم الانسانية الى الانسان وكذلك نسبة الوجوب اليه نسبة الذاتي الى ذي الذاتي
لان الواجب بالذات يكون باعتبار ذاته في مرتبة ذاته مطابق انتزاع مفهوم
الوجوب بالذات بلا احتياج الى حيثية تقييدية وتعليلية فيكون الوجوب
الذاتي ثابتا له في مرتبة ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته كما هو شان
ثبوت المفهومات الذاتية كثبوت مفهوم الانسانية للانسان فظهر ان كل ما يصدق
عليه انه واجب الوجود بالذات فمن بعض خواصه ان ذاته بذاته في مرتبة ذاته
مطابق انتزاع مفهوم الوجود الانتزاعي المشترك المعنوي ومطابق انتزاع مفهوم
الوجوب الذاتي المشترك المعنوي بلا احتياج الى حيثية تقييدية وتعليلية
فيكون نسبة مفهوم كل من الوجود الانتزاعي المشترك المعنوي والوجوب الانتزاعي
المشترك المعنوي كنسبة مفهوم الانسانية الى الانسان فيكون من قبيل نسبة
المفهومات الذاتية لا المفهومات العرضية التي تكون معلولة ومتاخرة عن
مرتبة الذات فلو لم يكن الوجوب والوجود ذاتيين في مرتبة الذات يلزم ان
يكون [illegible] يلزم ان يكون الذات في مرتبة ذاتها

عارية عن الوجود والوجوب ويكون مكتسبة بهما فى المرتبة المتاخرة عن
الذات كذوات الممكنات بالذات ولما لم يجز ان يكون ذات ما من
الذوات علة لوجوده ووجوبه بل يجب ان تكون الذات الموجودة بالوجود
المعلول والوجوب المعلول علتها امر خارج عن الذات فوجب ان يكون كل
ذات موجودة بالوجود المعلول والوجوب المعلول ممكنا بالذات ولا يجوز
ان يكون واجبا بالذات فظهر انه لا يجوز ان يكون شئ من وجود الواجب
بالذات ووجوبه عرضيا معلولا غير ثابت فى مرتبة الذات فيكون نسبة
الوجود والوجوب الى ذات الواجب بالذات نسبة الذاتى كنسبة الانسانية
الى الانسان لا نسبة العرضيات المعلولة المتاخرة عن الذات لان المفهومات
العرضية انما يصح انتزاعها فى المرتبة المتاخرة عن الذات كمفهوم الابيضية
من الجسم فانه لا يصح انتزاعها فى مرتبة ذات الجسم بذاتها بل لا بد اولا ان
يصير الجسم معروضا للبياض حتى يصح انتزاع مفهوم الابيضية من الجسم فلا بد
من الحيثية التقييدية بل التعليلية ايضا فى صحة انتزاع مفهوم الابيضية
من الجسم وايضا كل ما بالغير يجب ان ينتهى الى ما بالذات لان ما بالغير
فرع ما بالذات فلا بد ان ينتهى الوجود بالغير وهو وجود الممكن بالذات الى وجود
بالذات كما مر سابقا ويلزم ان يكون ذلك الوجود بالذات قايما بذاته لانه لو لم يكن
قايما بذاته لكان قايما بالغير وكل قايم بالغير متاخر عنه فى المرتبة العقلية وكل متاخر فى
المرتبة العقلية معلول فلو كان الوجود بالذات قايما بالغير يلزم ان يكون وجودا بالغير
لا وجودا بالذات كما مر فيجب ان يتحقق فى عالم الوجود وجود قايم بذاته ولا يكون معلولا
لشئ بل هو علة العلل ومبدأ المبادى ويكون بذاته فى مرتبة ذاته مع قطع النظر عن كل

ماعدا

ما عداذاته مطابق انتزاع مفهوم الوجود الانتزاعى المشترك المعنوى البديهى وكما ان
الوجود بالغير يجب ان ينتهى الى الوجود بالذات القايم بذاته فكذلك يجب ان ينتهى الوجوب
بالغير الى الوجوب بالذات القايم بذاته لان ما بالغير فرع ما بالذات فيجب ان يتحقق فى
عالم الوجود الوجوب بالذات القايم بذاته لا القايم بالغير لما ذكرنا فى الوجود بالذات
فيلزم ان يكون ذلك الوجوب القايم بالذات فى مرتبة ذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا
ذاته مطابق انتزاع مفهوم الوجوب الذاتى الانتزاعى المشترك المعنوى البديهى بلا احتياج
الى حيثية تقييدية وتعليلية فيكون ذلك الوجوب الذاتى القايم بذاته مطابق
انتزاع مفهوم الوجود ومفهوم الوجوب بذاته فى مرتبة ذاته بمعنى ان ذاته بذاته
فى مرتبة ذاته كافية لصحة انتزاع مفهوم الوجود المشترك المعنوى ومفهوم الوجوب
المشترك المعنوى بلا احتياج الى حيثية تقييدية وتعليلية ككفاية الانسان بذاته فى
مرتبة ذاته فى انتزاع مفهوم الانسانية من ذاته بلا احتياج الى حيثية تقييدية وتعليلية
فظهر بما حققنا ان بعض خواص ما هو فرد للواجب بالذات ان يكون كل من الوجود و
الوجوب ثابتا له فى مرتبة ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ما عداذاته فيلزم ان يكون
نسبة مفهوم الوجود والوجوب الى ذاته مثل نسبة المفهومات الذاتية لا نسبة المفهومات
العرضية فلا يصح ان يتوهم ان الوجوب الذاتى عرضى للواجب بالذات لان ثبوت العرضى
لما هو عرضى له انما هو فى المرتبة المتاخرة عن الذات لا فى مرتبة الذات وقد بينا ان بعض
خواص الواجب بالذات ان يكون كل من الوجود والوجوب ثابتا له فى مرتبة ذاته بذاته
مع قطع النظر عن كل ما عداذاته فيكون نسبة مفهوم الوجود والوجوب الى ذات الواجب
بالذات مثل نسبة مفهوم الانسانية الى الانسان فيكون نسبتها الى ذات الواجب بالذات
مثل نسبة المفهومات الذاتية دون العرضية وما اشتهر من ان الوجود المطلق والوجوب المطلق
زائدان فى الواجب جل شانه والوجود الخاص والوجوب الخاص يكون كل منهما عينه جل شانه

كلام خال عن التحصيل لان كلما هو فرد للواجب بالذات يكون ذاته بذاته مع قطع
النظر عن كل ما عدا ذاته مطابق انتزاع مفهوم اصل الوجود ومفهوم اصل
الوجوب بلا تقييد بشئ اصلا على ما بينا الحلا مفصلا فتكون نسبة الوجود
المطلق والوجوب المطلق الى ذاته جل شانه نسبة المفهومات الذاتية كنسبة
الانسانية الى الانسان دون المفهومات العرضية المتاخرة عن مرتبة الذات
كما مر ولو قيل مراد من قال بزيادة الوجود المطلق والوجوب المطلق ان مفهوم
المطلقين زايد على ذات الواجب جل شانه دون الخاصين فهو ايضا كلام
خال عن التحصيل لان من قال بعينية الصفات الكمالية في الواجب جل
شانه ليس مراده ان مفهوم العلم والقدرة وغيرهما من مفهومات الصفات
الكمالية عينه تع لان تلك المفهومات امور ذهنية ممكنة بالذات وقايمة
بالذهن فكيف يجوز ان يكون تلك المفهومات الممكنة بالذات عينا له تع بل
مرادهم ان المعبر عنه بمفهومات تلك الصفات الكمالية عينه تع بناء على
ان نسبة مفهومات الصفات الكمالية الى ذاته جل شانه نسبة المفهومات
الذاتية بمعنى ان ذاته تع بذاته في مرتبة ذاته مع قطع النظر عن كل ما عداه
منشا انتزاع مفهومات تلك الصفات الكمالية ومطابق انتزاعها بلا احتياج
الى حيثية تقييدية وتعليلية راسا وعلى هذا لا تفاوت بين المطلقين و
الخاصين لان مفهوم المطلقين والخاصين زايدان بلا تفاوت مطلقا
والمعبر عنه بمفهوم المطلقين ومفهوم الخاصين عينه تع بلا تفاوت
قطعا فلا وجه للفرق بين المطلقين والخاصين وايضا ليس الوجود ...

الا الوجود

1

الا الوجود المطلق مع قيد فكيف يجوز ان يكون المقيد ذاتيا ومطلق
ذلك المقيد عرضيا وهل هذا الا مثل ان نقول الحيوان المقيد ذاتي للانسان
وليس الحيوان المطلق ذاتي له وكذا الكلام في الوجوب الخاص والوجوب المطلق
فظهر ان نسبة مفهوم المطلقين ونسبة مفهوم الخاصين ونسبة مفهوم العلم
والقدرة والارادة وغيرها من الصفات الكمالية الى ذات الواجب جل شانه
نسبة المفهومات الذاتية بالمعنى الذي ذكرناه مرارا مشروحا وبعد ثبوت
تلك المقدمات الحقة نقول لو كان في عالم الوجود واجبان بالذات العياذ
بالله تع يلزم ان يتحقق في كل منهما ما هو خواص الواجب بالذات والا يلزم
ان لا يكون واجبا بالذات وقد ثبت بالبرهان ان نسبة الوجود والوجوب
الى ما هو فرد للواجب بالذات نسبة الذاتي دون العرضي فيلزم اشتراك الوجود
والوجوب بينهما اشتراك الذاتي دون العرضي ولما ثبت تحقق ما به الاشتراك
فلا بد من تحقق ما به الامتياز في كل واحد منهما بخصوصه والا لم يتحقق
الاثنينية الخارجية فيلزم ان يتحقق في كل منهما ما به الاشتراك الذاتي وما به
الامتياز بحيث يمتاز احدهما عن الآخر فيلزم ان يكون كل واحد منهما مركبا من ما به
الاشتراك وما به الامتياز وكل مركب ممكن بالذات فيلزم ان يكون كل واحد
منهما ممكنا بالذات فيلزم ان يكون ما فرض انه واجب بالذات ممكنا بالذات
وايضا نقول لا يخلو من ان يكون ما به الاشتراك الذاتي طبيعة جنسية او
طبيعة نوعية فعلى الاول لا بد من وجود الفصل وعلى الثاني لا بد من وجود
التعين والتشخص فيلزم ان يتحقق في كل فرد من الواجب بالذات امران وهما
الجنس والفصل او النوع والتشخص ...

يكونا واجبين بالذات او ممكنين بالذات او يكون احدهما واجبا بالذات
والآخر ممكنا بالذات والاخيران باطلان لان كل شيء يكون الممكن بالذات
داخلا في قوام ذاته يكون ممكنا بالذات لان امكان الجزء مستلزم لامكان الكل
لان ما يتوقف عليه الجزء في وجوده يتوقف عليه الكل ايض في وجوده فيلزم على
التقدير الاخيرين ان يكون ما فرض انه واجب بالذات ممكنا بالذات فيلزم الانقلاب
المح فيكون الاحتمالان الاخيران باطلين والاحتمال الاول ايض بط لانه اذا
كان الامران وهما الجنس والفصل او النوع والتشخص واجبين بالذات يلزم
ان يكون الجنس واجبا بالذات والفصل واجبا آخر بالذات واذا كان الامر
كك يلزم ان يكون وجوب الوجود امرا ذاتيا مشتركا بينهما وفي كل موضع يتحقق فيه
ما به الاشتراك الذاتي يجب ان يتحقق فيه ما به الامتياز ايض فيلزم ان يتحقق في
كل من ذينك الواجبين بالذات امران وهما ما به الاشتراك وما به الامتياز
ثم ننقل الكلام اليهما فانهما اما ان يكونا واجبين بالذات او ممكنين بالذات
او احدهما ممكنا بالذات والآخر واجبا بالذات والاحتمالان الاخيران باطلان
لما مر مفصلا والاول ايض بط لانهما ان كانا واجبين بالذات فيلزم ان
يكون وجوب الوجود قدرا مشتركا ذاتيا لهما وفي كل موضع يتحقق فيه
ما به الاشتراك الذاتي يجب ان يتحقق فيه ما به الامتياز ايض فلا بد ان
يتحقق في كل منهما امران ايض ثم ننقل الكلام اليهما وهذا التسلسل [illegible]
حد فيلزم التس في الاجزاء الغير المتناهية على تقدير كون كل واحد [illegible]
من ما به الاشتراك وما به الامتياز واجبا بالذات وذلك التس بط [illegible]
واتفاقا فيلزم ايض ان لا يكون الواحد المتشخص الذي فرض انه واجب [illegible]

الواحد

14

الواحد فقط واجبا واحدا فقط بل واجبات بالذات غير متناهية بالفعل كما مر شروحا
فيلزم الخلف فظهر ان تعدد الواجب بالذات بط فساده معلوم ولا شك ان المعدوم
لا يصح ان يكون علة فاعلية للموجودات التي اي الموجودات المحسوسة مثلا مثل السموات
والارض فلو تعدد الواجب بالذات يلزم ان لا يوجد اظهر الموجودات التي اي الموجودات المحسوسة
كالسموات والارض لان فساد العلة وبطلانها ابتداء يلزم فساد معلولها ابتداء
ايض فتعدد الواجب بالذات مستلزم لعدمه وعدم العلة مستلزم لعدم المعلول ولما
كان وجود الممكن مستندا الى وجود الواجب بالذات فمن عدم تحقق الواجب
بالذات يلزم عدم تحقق الممكن بالذات ولا يبعد ان يكون قوله تعالى لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا اشارة الى جميع ما ذكرنا تفصيلا لانه ما ذكرنا من البرهان بيان
للملازمة الواقعة بين المقدم والتالي وبيان تحقق التالي على تقدير تحقق المقدم
ويحتمل ان يكون وجه عدم التعرض لبيان الملازمة بين المقدم والتالي في كلام الله تعالى
هو الحوالة الى تدبر اولي الالباب والاشارة الى انهم لا بد لهم من صرف عقولهم في
الانظار العقلية وتحصيل البراهين اليقينية في المعارف الالهية ليستعدوا بذلك
للفوز بالسعادة الكبرى في الدارين وبالدرجة العليا في النشأتين ومثل هذا
وقع كثيرا في القرآن الكريم الالهي كما يظهر بالتصفح وضم التفتيش في ضمنها وفي لفسدتا
[illegible] السموات [illegible] الارض ويحتمل ان يكون الوجه لتعرض فساد السموات والارض
[illegible] الموجودات الممكنة هو ان اظهر الموجودات هو المحسوسات لان وجود
[illegible] فيه بخلاف الوجود النظري فانه لا استبعاد
[illegible] فلو تعدد الواجب بالذات العياذ بالله [illegible] يلزم عدم وجود اظهر

الموجودات التي هي الموجودات المحسوسة كالسموات والارض رأسًا وابتداءً
واللازم بط لتحقق السموات والارض في الخارج وبطلان اللازم دليل على بطلان
الملزوم ولما ثبت ان وجود الممكن بالذات مستند الى وجود الواجب بالذات
فيلزم ان يكون وجود السموات والارض وكذا غيرهما من الموجودات الممكنة بالذات
مستند الى واجب الوجود الواحد بالذات لا غير ويحتمل ان يكون قوله تعم لا اله
الا الله خالق كل شيء اشارة الى جميع ما ذكرنا تفصيلا وكذا قوله تعم ولم
يكن له كفوا احد اشارة الى جميع ما ذكرنا مبسوطا في نفي الشريك ولما
اثبتنا بالبرهان ان بعض خواص الواجب بالذات انه بسيط صرف لا تكثر
فيه بوجه من الوجوه فيكون بسيطا حقا صرفا فالحق ان قوله تعم قل هو الله احد
اشارة الى ان الله تعم احدي الذات بالمعنى الذي ذكرناه كما ان قوله تعالى
ولم يكن له كفوا احد اشارة الى اثبات الواحدية ونفي الشريك ففي سورة
الاخلاص اشارة الى مطلبين حقيقيين عظيمين احدهما كونه جل شانه احدي
الذات وثانيهما كونه جل شانه واحدي الذات والعجب ان صاحب الكشاف و
البيضاوي عقلاء حملا على مطلب واحد وهو مطلب اثبات الواحدية فقط
فيلزم ان يكون قوله تعم ولم يكن له كفوا احد تاكيدا لقوله تعم قل هو الله احد
وقد تقرر عند اهل العربية انه اذا امكن حمل الكلام على التاسيس فالحمل على التاسيس
راجح والحمل على التاكيد مرجوح فظهر انهما تمسكا بالمرجوح وتركا الراجح
وفيه رمز فتدبر تمت الرسالة الوجودية الشريفة
المباركة المكتوبة يوم الاحد اوايل
شهر ربيع الثاني سنه ١٥٩

٧٠

... الاستاد جيلاني
مد ظله العالي

16

قال الشيخ قدس سره

تعليق كل ما يكون الوجود له بسبب غيره يكون الوجود والعدم ممكن الوجود او ان يكون بحيث يجوز ان يكون وان لا يكون
فاما وجوده بعد العدم فهو ضروري لانه بسبب جايز وجوده الا بعد العدم انتهى

تعليق الحق ما وجوده له من ذاته فلذلك الباري تعالى هو الحق
وما سواه باطل لان الواجب الوجود والبرهان عليه والبرهان
الا من ذاته فهو كما قال شهد الله انه لا اله الا هو انتهى

تعليق
واجب الوجود يكون الوجود
بالفعل داخلا في حقيقته اذ هو
واجب الوجود لا لازما لحقيقته
انتهى

هو العالم المطلق والنور الحق

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان العالم بالغير قسمان احدهما العالم الذي يكون علمه زايدا على ذاته وذلك العلم الزايد
على الذات يكون منحصرا على الحصولي والحضوري وهذان القسمان من العلم هما العلمان الممكنان
فيما العالمين من الممكنات وفهم ماعداهما مشكل لان علمهم بالاشيا اما حصولي صورها فيهم او حضوريها
لديهم فيكون علومهم بالاشيا زايدة على ذواتهم وكل امر لا يكون ذاتا ولا ذاتيا بالنظر الى شيء يكون
مسلوبا عنه في مرتبة الذات فيلزم ان يكون العالمون الذين علومهم بالاشيا حصولية او حضورية
مسلوبة عنهم في مرتبة ذواتهم وايضا تلك العلوم الزايدة صفات زايدة على الذات والصفة
متاخرة عن موصوفها لان ثبوت الصفات انما يكون في المرتبة المتاخرة عن الذات واذا لم يكن العلم
في مرتبة الذات يكون سلب العلم سلبا بسيطا تحصيليا حقا في مرتبة الذات لان مصحح هذا السلب
انما هو عدم العلم في مرتبة الذات والمفروض عدم ثبوت العلم المذكور في مرتبة الذات فيلزم ان يكون
العالم بالغير حصوليا او حضوريا جاهلا في مرتبة الذات لان الجهل اما عين عدم العلم او لازم له وعلى
كلا التقديرين يلزم الجهل في مرتبة الذات كما لا يخفى على غير المعاند من اصحاب الكمالات وثانيهما
العالم الذي لا يكون علمه بالاشيا زايدا على ذاته بل يكون علمه بها ثابتا له في مرتبة ذاته بذاته مع قطع
النظر عن كل ماعدا ذاته بمعنى ان ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ماعدا ذاته مايترتب عليه
انكشاف الاشيا من دون احتياج الى حصول صور الاشيا فيه او حضورها لديه كما في القسم الاول
ولا شك في ان العالم يكون علمه في مرتبة ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ماعدا ذاته لا يلزم ان يكون
جاهلا في مرتبة ذاته لان المفروض ان العلم ثابت له في مرتبة ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ماعدا ذاته

ويكون

ويكون ذاته بذاته ثابت عليه انكشاف الاشيا من دون الاحتياج الى الحصول او الحضور ولا يخفى
على من له ادنى مسكة ان القسم الثاني من العالم هو الكامل في مرتبة الذات والكامل على الاطلاق والغني التام
بخلاف القسم الاول فانه ناقص بالنسبة اليه وفقير بالنسبة اليه اذا تمهدت المقدمات فنقول قد ثبت بالبراهين
العقلية ان الصفات الكمالية بالنظر الى جناب الحقيقة الالهية جل شانها لا تكون زايدة على ذاته تعالى
كما ذهب اليه طايفة من المتكلمين المتكلفين ويحتمل ان يكون قوله تعالى سبحان ربك رب العزة عما يصفون
اشارة الى رد اولئك القوم الذين يخوضون ما لا يعلمون بل يجب ان يكون جميع الصفات الكمالية
بالنظر الى جناب الواجب جل شانه عينه بمعنى ان مصحح حمل موجود وقادر وعالم وغيرها من الصفات
الكمالية انما هو نفس ذاته البسيط من كل وجه من دون الاحتياج الى حيثية تقييدية والتعليلية
فيكون ذاته البسيط من كل وجه باعتبار ذاته البسيطة من كل وجه عين العلم بذاته وبما عدا ذاته
تفصيلا من دون احتياج الى حصول صور ما عدا ذاته او حضور عين ما عدا ذاته عنده تعالى كما في
القسم الاول والا يلزم الجهل في مرتبة الذات والعياذ بالله تعالى ويحتمل ما روي عن سيد الوصيين و
يعسوب الدين امير المؤمنين صلوات الله تعالى وتسليماته عليه وعلى اولاده الطاهرين وهو قوله النوري
القدسي العلم نقطة كثرها الجاهلون اشارة الى ما ذكرنا مفصلا وانما قلنا تفصيلا لانه لا شك ان
العلم التفصيلي اشد انكشافا واقوى ظهورا بالنظر الى العلم الاجمالي لان العلم الاجمالي بما هو علم
اجمالي قد فات فيه اقوى الانكشاف التام التفصيلي والا يلزم ان لا يكون الاجمالي اجمالا او لا التفصيل
تفصيلا واللازم فظاهر البطلان فيجب ان يكون العلم التفصيلي الذي لا تفصيل فوقه ثابتا له تعالى
في مرتبة ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته والا يلزم الجهل والعياذ بالله في مرتبة الذات
وهو نقص عظيم يجب ساحة تنزيهه مجرده عنه فان قيل بعض انحاء العلم هو العلم
الاحساسي الحاصل بالحواس وهو ممتنع عنه تعالى برهانا واتفاقا فكيف يصح الحكم بعدم فوت نحو
من العلم وعدم صحة الجهل مطلقا قلت العلم الحاصل بالحواس هو العلم بالجزئي الحقيقي المقابل
للكلي بعدد القوى والالات الادراكية وهذا القسم من العلم ثابت له تعالى ايضا في مرتبة الذات

لكن من دون الاحتياج الى مدد الصور الادراكية كما ان العلم الحاصل للعالمين بالاشياء بالحصول او الحضور
حاصل له تعالى ايضا في مرتبة الذات من دون الاحتياج الى الحصول او الحضور وبالجملة كما ان الانكشاف
يترتب على الصور الادراكية سواء كانت كلية او جزئية او نفس حضور الاشياء للعالمين
بالعلوم الزائدة على ذواتهم كذلك يترتب الانكشاف على الذات البسيطة الحقة للواجب جل
شانه على الوجه الاتم الاكمل انكشافا بمرتبة لا تعد ولا تحصى وكيف لا وعلم الواجب
جل شانه علم وجوبي ذاتي وعلم من عداه علم ممكني بالذات وحاصل له جل شانه بلا
احتياج الى الاستعانة بامر خارج عن ذاته بخلاف غيره من العالمين فلا يلزم فوت شيء
من العلوم والادراكات ولا الجهل ابدا ومطلقا لان الواجب جل شانه غني على الاطلاق عن كل
وجميع ما عدا ذاته فقراء فقرا ذاتيا من جميع الوجوه لان الحق ان جعل الاشياء هو الجعل
البسيط لانه لا شك في ان الجعل الخارجي يجب ان يترتب عليه الاثر الخارجي والاثر
الخارجي هو الحقايق الجوهرية والعرضية الموجودة في الخارج لا وجود الممكنات ولا اتصافها
به كما ذهب اليه قوم لم يصلوا الى درجة التحقيق لان وجود الممكنات ليس امرا انضماميا
كالسواد والبياض بالقياس الى الجسم والا يلزم الدور او التسلسل بل وجود الممكنات امر
انتزاعي ينتزعه العقل بضرب من التعمل العقلي على ما اشار اليه المحقق الفريد في التجريد
بقوله وزيادته في التصور ووجود الممكنات وان كان عارضا لمهياتها لكن ذلك
العروض ليس في الخارج كعروض البياض للجسم والا لزم الدور او التسلسل بل في الذهن لا
مطلقا بل في نحو واحد من الذهن وهو ظرف الخلط والتعرية على ما هو مشروح في
مدبوراتنا الحكمية فيكون حقايق الممكنات سواء كانت جوهرية او عرضية مجعولة وكل
مجعول معلول وكل معلول يكون بالغير فيكون حقايق الممكنات حقايق بالغير واذا كانت
حقايق بالغير يلزم ان تكون محتاجة الى الغير في اصل الحقيقة فيكون فقر الممكن بالذات

فقرا ذاتيا حقيقيا لانه لا فقر احوج واشد من الفقر في الحقيقة والوجود
ان يكون قوله تعالى والله الغني وانتم الفقراء اشارة الى ما ذكرنا وحررنا هنا وكل ما بالغير
يجب ان ينتهي الى ما بالذات والا يلزم ان لا يتحقق ما بالغير ابدا وارتكاب التسلسل
لا يكون نافعا لان سلسلة جميع الممكنات المتسلسلة اذا لاحظها العقل بعنوان الاجمال
يحكم عليها بانها ما بالغير وكل ما بالغير يجب ان ينتهي الى ما بالذات والا يلزم ان لا يتحقق ما
بالغير ابدا ونثبت بالبرهان العقلي والنقلي ان افاضة الوجود على الممكن المجعول ليست
الا شان الواجب جل شانه لكن بعض الموجودات مشروط ببعض آخر كالولد بالنسبة
الى الوالدين فان الولد مجعول الواجب جل شانه كابويه واما ابواه فهما من قبيل الاسباب
والشروط واذا كانت الحقايق الممكنة مجعولة للواجب بالذات فلا بد ان يكون الواجب
جل شانه عالما بها قبل ايجادها لان الصنايع الجزئية الخسيسة كالحجامة والحياكة لا بد فيها
من سبق علم الصانع فيجب بالطريق الاولى ان يكون صاحب الصنعة الحقيقية التي لا صنعة
فوقها وهي صنعة ايجاد الحقايق وجعلها له علم سابق على وجود مصنوعه ومجعوله والى
هذا البرهان اشار الواجب جل شانه بقوله الكريم الا يعلم من خلق فذلك العلم السابق لا يجب
ان يكون حصوليا ولا حضوريا لان كل عالم بالغير حصوليا او حضوريا يلزم ان يكون
علمه زائدا على ذاته وكل عالم يكون علمه زائدا على ذاته يكون جاهلا في مرتبة ذاته على ما مرت
مشروحا وايضا اذا كان مناط الانكشاف هو الصور الادراكية فلا يجوز ان تكون تلك
الصور الادراكية واجبة بالذات والا يلزم تعدد الواجب بالذات فوجب ان تكون تلك الصور
ممكنة فلا بد ان يكون موجدها هو الواجب بالذات ايضا ولا بد في كل ايجاد من سبق العلم على
الايجاد والجعل وعلى وجود الموجود الحاصل بالايجاد والجعل فذلك العلم السابق ان كان
حاصلا بتعيين تلك الصور المتاخرة عن الجعل والايجاد يلزم تقدم الشيء على نفسه وان كان

او بعنوان التفصيل لا يمكن ملاحظتها

بغيرها ننقل الكلام اليه وهذا النقل لاينتهي الى حد فيلزم الدور او التسلسل وايضا ارتكاب التسلسل غير نافع لان جميع تلك السلسلة المتسلسلة بلاحظها العقل اجمالا ويحكم عليها بانها في حكم ممكن واحد فلا بد من سبق العلم وذلك العلم السابق لا يجوز ان يكون حاصلا بعين تلك السلسلة والا يلزم تقدم الشئ على نفسه ولا بغيرها لان تلك السلسلة المتسلسلة مستوعبة للكل فليس صور علمية اخرى خارجة عنها وكذا الكلام اذا كان علم الواجب جل شانه بالاشياء حضوريا لانه لو كان علمه تعالى بالاشياء حضوريا فتلك الاشياء الحاضرة عنده جل شانه لا يجوز واجبة بالذات والا يلزم تعدد الواجب بالذات فبقي ان تكون تلك الاشياء الحاضرة ممكنات بالذات فتلك الاشياء الحاضرة لا تكون معدومات لان المعدوم بما هو معدوم لا ذات له ولا صفات له فلا حضور له لان المعدوم بما هو معدوم يكون جميع الاشيا مسلوبة عنه حتى الذات والذاتيات فكيف يتصور ثبوت الحضور له مع عدم الذات والذاتيات فبقي ان تكون تلك الاشياء الحاضرة موجودات ممكنات ولا تكون وجودها الا بايجاد الواجب بالذات وجعلها وقد عرفت ان الايجاد والجعل لا بد فيه من سبق العلم فذلك العلم السابق اذا كان بعين حضور تلك الاشيا يلزم تقدم الشئ على نفسه وهو فطري البطلان وان كان بحضور غيره فهو باطل من وجهين احدهما ان العلم الحضوري بالشئ يلزم ان يكون بحضور عين ذلك الشئ لا بحضور غيره والا لم يكن العلم حضوريا وثانيهما انا ننقل الكلام الى ذلك الغير وهذا النقل لا ينتهي الى حد فيلزم الدور او التسلسل مع ان ارتكاب التسلسل غير نافع على ما عرفت مفصلا ولما ثبت عدم جواز كون العلم السابق على وجود الاشياء للواجب جل شانه حصوليا او حضوريا فلا بد من اختيار مسلك آخر نوري

تحقيقي

قبل ايجادها

تحقيقي برهاني وهو ان حقيقة العلم بالغير هي ما يترتب عليه انكشاف الغير عند العالم وما يترتب عليه الانكشاف قد يكون صورة المعلوم كما في العلم الحصولي وقد يكون بحضور نفس المعلوم عند العالم كما في العلم الحضوري وهذان القسمان من العلم مانوسان فيما بين العالمين من الممكنات بحيث لا يتحقق بينهم قسم ثالث والحصر العلم عندهم في الحصولي والحضوري ولما لم يكن القسم الثالث مانوسا فيما بين غير المحقق وقعت اوهامهم عليهما كما ان المانوسين بالزمان والمكان وقعت اوهامهم على الموجود الزماني والمكاني وقالوا يكون جميع الموجودات في الزمان حتى الواجب جل شانه ايضا فلاجل الانس والالفة توهموا ان العلم منحصر في الحصولي والحضوري فقالوا ان علم الواجب بالاشياء قبل وجودها يلزم ان يكون حصوليا او حضوريا لو كان عالما بها قبل وجودها ولهذا وقعت الآراء المتخالفة في علم الواجب جل شانه بالاشيا قبل وجودها وبعضهم نفوا علم الواجب جل شانه العياذ بالله تعالى بالاشياء قبل وجودها ولم يعلموا ان ههنا قسما آخر من العلم يعني ما يترتب عليه الانكشاف وقد اثبت البرهان وهو البرهان الدال على عينية الصفات الكمالية في الواجب جل شانه فيجب ان يكون العلم الذي من الصفات الكمالية عين الواجب جل شانه على ان يكون ما يترتب عليه الانكشاف انما هو ذات العالم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته فلا يكون ما يترتب عليه الانكشاف صورة المعلوم او نفس المعلوم بل يكون ما يترتب عليه الانكشاف هو ذات العالم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته واذا كان مناط الانكشاف وما يترتب عليه الانكشاف نفس ذات العالم في مرتبة الذات فلا يكون لوجود المعلوم ولا لصورته ولا لعينه ذاته دخل في مناطية الانكشاف

وترتب الانكشاف واذا لم يكن لشئ منها دخل في مناطية الانكشاف وترتب الانكشاف
يلزم ان يكون علم ذلك العالم بمعلومه قبل وجوده وبعد وجوده وحين وجوده على
نهج واحد بلا تفاوت اصلا ولما اقمنا البرهان على وجوب علم الواجب جل شانه
بالاشيا قبل وجودها واقمنا البرهان ايضا على انه لا يجوز ان يكون علم الواجب جل شانه
بالاشياء قبل وجودها حصوليا او حضوريا فوجب ان يكون ذلك العلم السابق
الذي اقمنا البرهان على ثبوته للواجب جل شانه من قبيل القسم الثالث لان ذات
الواجب جل سلطانه لما كانت حقيقة تامة من جميع الوجوه ومبرئة من جميع
انحاء النقص وغنية على الاطلاق يكون ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ما
عدا ذاته مناط انكشاف الاشياء وما يترتب عليه انكشاف الاشيا فذات الواجب
جل شانه علم تفصيلي تام بحيث لا اتم فوقه بجميع الاشياء قبل وجود الاشياء و
بعد وجودها وحين وجودها على نهج واحد بلا تفاوت اصلا ويكون وجود
الاشياء وصورها ونفس اعيانها لغوا في مناطية الانكشاف ومبدائيته
الانكشاف واذا لم يكن لشئ منها دخل في مناطية الانكشاف ومبدائية الانكشاف
يلزم ان يكون الاشيا معلومة فقط ولا يكون باعتبار من الاعتبارات
علما للواجب جل شانه والا يلزم ان يكون علم الواجب جل شانه زايدا
على ذاته وقد عرفت انه لا يجوز ان يكون شئ من الصفات الكمالية
للواجب جل شانه زايدا على ذاته وايضا قد علمت ان كل عالم بالعلم الزايد
على ذاته يكون جاهلا في مرتبة ذاته فلا يجوز ان يكون غير ذاته البسيطة
الحقة جل شانه مبدأ لحصول علم الواجب وانكشاف الاشيا عنده والا
يلزم انهدام قاعدة عينية الصفات الثابتة بالبراهين العقلية وقد عرفت

ان العالم

ان العالم بالغير اذا كان نفس ذلك العالم ما يترتب عليه الانكشاف ومناط
الانكشاف يلزم ان لا يتفاوت حال ذلك العالم في كونه عالما بمعلومه قبل وجود
المعلوم وبعد وجود المعلوم وحين وجود المعلوم فوجب ان يكون الواجب
جل شانه عالما بجميع الاشياء الكلية والجزئية بحيث لا يعزب عنه مثقال ذرة
قبل وجود الاشيا علما تفصيليا تاما بنهاية التمام وبعد الوجود ايضا وحين الوجود
ايضا بلا تفاوت اصلا في شئ من تلك الاحوال ويكون ذلك العلم التفصيلي هو
ذاته البسيطة من كل وجه لان العلم خصوصا العلم التفصيلي من صفات الكمال
وقد عرفت بالبرهان انه لا يجوز ان يكون العلم الثابت للواجب جل شانه زايدا
على ذاته واذا لم يكن زايدا فيجب ان يكون عينا او جزءا والجزئية باطلة لانها
مستلزمة للتركيب وكل مركب ممكن الوجود لان كل مركب متاخر عن جزئه في الوجود في نفسه
وكل متاخر الوجود في نفسه عن الغير معلول الغير وكل معلول الغير باعتبار وجوده
في نفسه يمتنع ان يكون واجب الوجود بالذات لان واجب الوجود بالذات علة
العلل ومبدأ المبادي فلا علة لوجوده في نفسه والا يلزم انقلاب الماهية فظهر
بالبرهان انه يجب ان يكون في عالم الوجود علم تفصيلي قائم بالذات واجب الوجود
بالذات وذلك العلم هو عين الواجب بالذات فيصدق على ذلك العلم انه بسيط حق لا
تكثر فيه ومع ذلك يكون علما تفصيليا بجميع ذوات الوجود كليها وجزئيها ومجردها وماديها
وكائنها وفاسدها قبل الوجود وبعد الوجود وحين الوجود على نهج واحد بلا تفاوت اصلا
بمعنى ان مناط انكشاف جميع الاشياء ما يترتب عليه انكشاف جميع الاشياء قبل الوجود وبعد
الوجود وحين الوجود ليس الا ذات الواجب جل شانه باعتبار ذاته في مرتبة ذاته مع

مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته ويكون جميع الاشياء منكشفات صرفة ومعلومات صرفة
بحيث لا يجوز كونها علوما للواجب جل شانه باعتبار من الاعتبارات على ما ذهب
اليه المنحرفون عن جادة التحقيقات لانها لو كانت علوما له تعم ولو باعتبار من
الاعتبارات يلزم ان يكون تلك العلوم زائدة على الذات وكل عالم بالعلم الزائد على
الذات يكون جاهلا في مرتبة الذات على ما عرفت بالبرهان ولا يرضى بكون الواجب
بالذات جاهلا في مرتبة الذات العياذ بالله باعتبار بعض العلوم والادراكات
الا اصحاب الجهالات وارباب التخمينات كما لا يخفى على ذوي العقول الصافيات وبما
حققنا ظهر بطلان ما ذهب اليه كثير من فحول العلماء من ان للواجب جل شانه
علمين علم كمالي اجمالي وعلم تفصيلي غير كمالي الى آخر ما ذكروه في كتبهم وانما قلنا انه
بط لان القول بان للواجب جل شانه علما كلام مجمل لا محصل له لان العلم الاجمالي
ناقص بالنسبة الى العلم التفصيلي لان العلم التفصيلي اشد انكشافا واقوى ظهورا
من العلم الاجمالي ولهذا يجوز ترجيح العالم الذي يعلم شيئا على وجه التفصيل على العالم
الذي يعلم ذلك الشيء على وجه الاجمال وايضا يكون مرتبة التفصيل غير متحققة في مرتبة
الاجمال واذا كان العلم الثابت للواجب جل شانه علما اجماليا في مرتبة الذات يلزم
ان لا يكون العلم التفصيلي ثابتا له في مرتبة الذات فيلزم الجهل العياذ بالله تعالى
ولو كان التفصيل باعتبار انه تفصيل في مرتبة الاجمال يلزم عدم الفرق بين الاجمال
والتفصيل فيلزم ان لا يكون الاجمال اجمالا ولا التفصيل تفصيلا بل يلزم القول
بالتفصيل فقط لان الاجمال مرتفع عند التفصيل وايضا قالوا النقص مراتب علم
الواجب جل شانه لاعيان الموجودات ولا شك ان اعيان الموجودات زائدة

على ذاته

اجماليا ظ

على ذاته تعم فيلزم ان يكون للواجب جل شانه علم زائد على ذاته وقد عرفت ان العلم
الزائد على ذات العالم يكون مسلوبا عنه في مرتبة الذات فيلزم الجهل في مرتبة الذات على ما
عرفت مشروحا وايضا كل علم ثابت للواجب جل شانه ويتصف به حقيقة لا مجازا يكون
كمالا له فلا معنى لاثبات العلم التفصيلي للواجب جل شانه حقيقة لا مجازا مع القول بانه لا يكون
كمالا للواجب جل شانه وايضا جعل الاجمالي كمالا والتفصيلي غير كمال انحراف عن الصواب
وبالجملة مفاسد ما ذكروه في كتبهم اكثر من ان يحصى فعليك ان تاخذ بعقلك الصافي
ما صفي وتترك ما اشتمل على الخطاء وانظر ما قال ولا تنظر الى من قال ونعم ما قال الحكيم
الرباني ارسطو اليوناني سقراط حبيبنا والحق حبيبنا فاذا تخالفا فالحق احق بالاتباع
فان قيل كيف يجوز ان يكون امر واحد بسيط حقيقي بحيث لا تكثر فيه الا التكثر الكمي علما
تفصيليا تاما بنهاية التمام بجميع الموجودات كلياتها وجزئياتها ومجرداتها وماديتها وكائناتها
وفاسداتها بجزئياتها واشخاصها قبل الوجود وبعد الوجود وحين الوجود على نهج واحد بلا
تفاوت وبلا احتياج الى شيء آخر غير ذاته اصلا قلت هذا محض استبعاد الوهم الا ترى ان جميع
المحققين من الحكماء والمتكلمين ذهبوا الى عينية الصفات الكمالية بحكم البراهين العقلية
مع ان العلم والقدرة والارادة وغيرها من الصفات الكمالية في غير الواجب جل شانه امور
متكثرة انضمامية فان مصحح حمل عالم على زيد مثلا غير مصحح حمل قادر عليه ومصحح حمل مريد عليه
غير مصحح حمل عالم وقادر وبالعكس وهكذا الكلام في غيرها من الصفات الكمالية بخلاف الواجب
جل شانه فان مصحح حمل عالم عليه يكون بعينه مصحح حمل قادر عليه وبالعكس ومصحح حمل مريد عليه
يكون بعينه مصحح حمل عالم وقادر عليه وبالعكس وهكذا الكلام في بواقي الصفات الكمالية
والسر الحكمي في ذلك هو انه لما ثبت بالبراهين العقلية عينية الصفات الكمالية فيجب
بحكم البرهان الفاصل بين الحق والطغيان ان يكون الذات الا في مرتبة الالهية باعتبار

تمام كنه حقيقتها البسيطة الحقة مع قطع النظر عن جميع ما عداها مصحح حمل موجود وعالم
وقادر ومريد وغيرها بحكم البرهان فيكون مصحح حمل كل واحدة واحدة من الصفات
الكمالية هو تمام كنه ذات الواجب جل شانه لا ان مصحح حمل عالم غير مصحح حمل قادر كما في غير
الواجب جل شانه من الكاملين الذين يكون كمالاتهم زايدة على ذواتهم لان عينية
الصفات الكمالية من خواص الواجب جل شانه كما انه بحكم البرهان يجب الاذعان
بعينية الصفات الكمالية مع انها امور متكثرة في غير الواجب جل شانه كذلك يجب الاذعان
بحكم البرهان بعينية العلم التفصيلي الذي ذكرناه على الوجه التفصيلي لانا قد برهنا
بفضل الله تعالى على كون العلم التفصيلي المذكور عينا له تعالى مع ان العلم التفصيلي في غيره
تعالى من العالمين فيه كثرة ولا يحصل بدون الكثرة وايضا اذا قام البرهان على امر فلا يكون
استبعاد الوهم مسموعا كل امر ثابت بالبرهان انه من خواص الواجب جل شانه يجب
الاذعان واطاعة البرهان والا يلزم الفسق والطغيان وباذن الله تعالى قد برهنا
ان بعض خواص الواجب جل شانه هو ان يكون ذاته البسيطة الحقة باعتبار كنه مرتبة
ذاته مع قطع النظر عن كل ما عداه علما تاما تفصيليا نهاية التمام بذاته وبجميع ما عدا
ذاته بحيث لا يعزب عن علمه التفصيلي التام شيء من الاشياء كلياتها وجزئياتها و
مجرداتها وماديّاتها وكايناتها وفاسداتها بجزئياتها واشخاصها ويكون ما يترتب
عليه جميع تلك الانكشافات التفصيلية التامة هو كنه ذاته البسيطة الحقة الصرف
من دون احتياج الى حصول صور الاشيا فيه او عنده كما في العلم الحصولي بالقياس
الى غيره تعالى من العالمين او الى حضور عين الاشيا عنده تعالى كما في العلم الحضوري
بالقياس الى غيره تعالى من العالمين والسر الحكمي في ذلك ان كل كامل بالغير يجب ان ينتهي

الى الكامل

الى الكامل بالذات وكذا كل كمال بالغير يجب ان ينتهي الى كمال بالذات لان كل ما بالغير
يجب ان ينتهي الى ما بالذات والا يلزم ان لا يتحقق ما بالغير ابدا لان ارتكاب التسلسل
غير نافع كما عرفت سابقا وعلوم العالمين من الممكنات علوم بالغير لان حقيقة الممكن
وجميع كمالاته بالغير ولما كان علومهم بالغير فيجب ان ينتهي علومهم الى العلم الذي لا يكون بالغير
والعلم الذي لا يكون بالغير لا يكون الا العلم الذي لا علة له والعلم الذي لا علة له يجب ان
يكون واجب الوجود بالذات وكذا الكلام في الوجود والقدرة والارادة وغيرها وكلما يتحقق
كمال بالغير في عالم الوجود يجب ان ينتهي الى كمال لا علة له والكمال الذي لا علة له
يجب ان يكون واجب الوجود بالذات وبناء على امتناع تعدد الواجب بالذات لا يجوز
ان يتعدد الكمال بالذات فوجب ان ينتهي جميع الكمالات التي بالغير الى كمال واحد بالذات
ويكون ذلك الكمال الواحد بالذات امرا شخصيا بسيطا صرفا واجب الوجود بالذات و
يكون ذلك الامر الواحد البسيط الحقيقي الشخصي ما يترتب عليه جميع الكمالات بالغير ولا
شك ان العالم الذي يكون من الممكنات اذا علم كثيرا من الاشياء على الوجه التفصيلي
فلا شك ان هذا العلم التفصيلي كمال له كما ان اصل العلم ايضا كمال وذلك العلم التفصيلي
الذي يكون كمالا له يكون علما بالغير وكمالا بالغير وكلما بالغير يجب ان ينتهي الى ما بالذات
فيجب ان يكون في عالم الوجود علم تفصيلي بالذات لانه لو لم يكن في عالم الوجود علم تفصيلي
بالذات يلزم ان لا يتحقق افاضة العلم التفصيلي الذي يكون بالغير وكما ان الوجود بالغير
لا يتحقق الا بالوجود بالذات فكذلك العلم التفصيلي الفايض من الغير وكما ان سلسلة
الوجود بالغير يجب ان ينتهي الى الوجود بالذات فكذلك سلسلة العلوم التفصيلية التي
تكون معلولة للغير يجب ان ينتهي الى العلم التفصيلي بالذات وكيف لا ولو لم يكن

مفيض العلم التفصيلي عالما على وجه التفصيلي لما امكن له افاضة العلم التفصيلي كما
انه لو لم يكن له وجود لما امكن له افاضة الوجود ولما كان الواجب جل شانه مفيضا
للعلم التفصيلي فوجب ان يكون له علم تفصيلي ولا يجوز ان يكون علمه التفصيلي زائدا على
ذاته لان كل عالم بعلم زائد على ذاته يلزم ان يكون جاهلا في مرتبة ذاته على ما عرفت
سابقا فوجب ان يكون علمه التفصيلي عين ذاته فظهر انه لابد ان يكون في عالم الوجود
علم تفصيلي بالذات والعلم التفصيلي بالذات هو الذي لا علة له وليس هو الا الواجب
بالذات فوجب ان يكون العلم التفصيلي التام الكامل الذي لا تفصيل فوقه عين ذات
الواجب جل شانه لان كل كمال ثابت للواجب جل شانه يجب ان يكون في اعلى مراتب
الكمال بحيث لا كمال فوقه والا يلزم النقص واذا كان العلم التفصيلي عين ذاته جل شانه
يلزم ان لا يكون فيه تكثر بوجه من الوجوه والا يلزم التكثر في ذاته تعالى وهو باطل بالبرهان
فيلزم ان يكون تمام كنه ذاته جل شانه علما تفصيليا تاما بكل واحد واحد من ذرات
عالم الوجود بلا تفاوت وبلا تقدم وتاخر بل يكون الجميع في مرتبة واحدة وان كان
بينها تقدم وتاخر باعتبار حقايقها لا باعتبار معلوميتها للواجب جل شانه فان جميعها
في مرتبة واحدة في علمه تعالى بها بلا تفاوت اصلا فيكون الجميع في مرتبة واحدة و
درجة واحدة ولا يبعد ان يكون قوله تعالى والله واسع عليم اشارة الى جميع ما ذكرنا
مفصلا وايضا الغنى بالغير موجود في عالم الوجود وكل ما بالغير يجب ان ينتهي الى ما بالذات
والا يلزم ان لا يتحقق ما بالغير ابدا على ما عرفت مرارا والغنى بالذات والغنى على الاطلاق
هو ان لا يكون محتاجا الى الغير لا في ذاته ولا في كمالات ذاته ولا في شان من شئون
ذاته ومع ذلك يكون ما سوى ذاته من الاشياء محتاجا اليه ومستفيضا منه والغنى بهذا
المعنى لا يكون الا الواجب بالذات ولا يبعد ان يكون قوله تعالى والله الغني وانتم الفقراء

في علمه تعالى صح

اشارة

اشارة الى معنى الغنى بالذات والغنى على الاطلاق كما ذكرناه ولا شك ان علم الواجب
جل شانه بجميع ذرات الوجود قبل وجودها وبعد وجودها وحين وجودها على الوجه التفصيلي
التام الذي لا تفصيل فوقه كمال له تعالى والا يلزم الجهل العياذ بالله وقد عرفت ان
الواجب جل شانه غني بالذات بالمعنى المذكور فيلزم ان لا يكون في ثبوت ذلك النحو من
العلم له محتاجا الى ما عدا ذاته والا يلزم الاحتياج والافتقار في ثبوت الصفة الكمالية له تعالى
فيكون ذلك العلم ثابتا له تعالى بالنظر الى ذاته في مرتبة ذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا
ذاته وكل كمال للواجب بالذات يجب ان يكون عينا له تعالى فوجب ان يكون العلم التفصيلي
المذكور عينا له تعالى واذا كان عينا له تعالى يلزم ان يكون ذاته جل شانه ما يترتب عليه
انكشاف الاشياء ويكون علمه التفصيلي التام بالاشياء قبل الوجود وبعد الوجود وحين الوجود
على نهج واحد بلا تفاوت اصلا لان مناط انكشاف الاشياء انما هو كنه ذاته البسيطة الحقة
وذاته حاضرة عنده فيكون علمه التفصيلي التام حاضرا عنده ازلا وابدا بلا تغير وتجدد
وحدوث في علمه قطعا بل التغير والتجدد والحدوث والبقاء والفناء والزوال انما يتطرق على
الاشياء لا على العلم بالاشياء لان المفروض هو ان العلم التفصيلي التام بالاشياء انما هو عين
ذاته تعالى فكيف يتصور تطرق التغير والحدوث والفناء والزوال وطريق صدور الاشياء
منه جل شانه هو ان يصدر الاشياء التي تكون منكشفة عنده انكشافا تاما تفصيليا
تاما قبل صدورها وقبل وجودها فيصدر الاشياء عنه جل شانه منكشفة لا ان الانكشاف
يحدث بحدوث الاشياء فالانكشاف التفصيلي التام الحاصل بنفس الذات الاقدسية
الالهية ازلي والمنكشفات والمعلومات حادثة في الازل ولا فساد في ذلك
لان حدوث الانكشاف والعلم عند حدوث المنكشفات انما يلزم على تقدير كون
العلم بتلك المنكشفات حضوريا بان يكون اعيان تلك المنكشفات الحادثة

علوما حضوريا وقد عرفت ان علم الواجب جل شانه بالاشيا لا يصح ان يكون
حادثا ولا حصوليا ولا حضوريا بل بنحو آخر على ما عرفت مفصلا وقد عرفت
ايضا مفصلا وجه بطلان القول بالعلم الحضوري او الحصولي واما القول
بكون نحو من علمه تع حادثا فهو قول مخالف للعقل والنقل ويحتمل ان يكون
جميع ما حققنا حق التحقيق الحقيق بالتصديق شرحا مبسوطا للحديث الذي
رواه ثقة الاسلام محمد بن يعقوب الكليني قدس الله تعالى روحه باسناده عن
محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليهما السلام قال سمعته يقول كان الله ولا شيء غيره ولم
يزل عالما بما يكون فعلمه به قبل كونه كعلمه به بعد كونه الحديث واعلم ان قوله عليه الصلوة
والسلام ولا شيء غيره كما انه يدل على كون علمه تع بالاشيا عين ذاته تع على ما
برهنا باذن الله تع كذلك يدل على عينية ما عدا العلم من الصفات الكمالية
ايضا لان جميع الصفات الكمالية ثابتة له جل شانه في الازل برهانا واتفاقا بين
المحققين من الحكماء والمتكلمين وثبوت تلك الصفات الكمالية له تع في الازل لا يخ
من ان يكون بطريق كونها زايدة على ذاته وقايمة بها تعالى في الازل كما هو
مذهب الاشعري ومتابعيه فيلزم عليهم ان يكون تلك الصفات الكمالية امورا ممكنة بالذات
موجودة في الازل شريكة للواجب بالذات في الازلية فاشار اليه عليه الصلوة والسلام بقوله
الشريف ولا شيء غيره او يكون ثبوت تلك الصفات له تع في الازل بطريق الجزئية وح
يلزم ايضا ان تكون تلك الصفات موجودة في الازل شريكة للواجب جل شانه في الازلية فاشار
عليه الصلوة والسلام الى نفي هذا الاحتمال بقوله الشريف ولا شيء غيره وقد عرفت بالبرهان العقلي
بطلان هذين الاحتمالين بطريق العينية لا غير وقد عرفت وجه حقية هذا الاحتمال

بالبراهين العقلية واشار عليه الصلوة والسلام الى هذا الاحتمال الحق بقوله الشريف
فعلمه به قبل كونه كعلمه به بعد كونه ووجه الاشارة هو انه لما كان الواجب جل شانه باعتبار
ذاته الاقدسية وحقيقته الاتمية مع قطع النظر عن جميع ما عدا ذاته ما يترتب عليه
الانكشاف في جميع الاشيا ومناط الانكشاف في الاشيا فيلزم ان يترتب على نفس ذاته جل شانه
انكشاف جميع الاشيا على الوجه التفصيلي الاتم بلا احتياج الى غير ذاته جل شانه بوجه من
الوجوه قبل وجود الاشيا وبعد وجود الاشيا وحين وجود الاشيا وحين وجود الاشيا
على نهج واحد بلا تفاوت اصلا على ما عرفت مفصلا لان وجود الاشيا ليس لها دخل
في مناطية الانكشاف فهو مبدأية الانكشاف بل تلك منكشفات قبل الوجود وبعد الوجود و الموجودات
حين الوجود على نهج واحد منكشفة على الوجه التفصيلي الاتم الاكمل مترتبة على ذاته تع
بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته والعلم والعالم ازليان والمعلوم وهو المنكشفات
المعلومة غير ازلي وهذا وان كان مستبعدا عند الوهم وعند العقل المشوب بالوهم ايضا لكن
هذا واضح عند العقول الصافية والاذهان العالية بعد التامل منصفا فيما ذكرنا من
المقدمات اليقينية والبراهين العقلية الموجبة للهدى وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء
فان قيل قد قلتم ان كل ما بالغير يجب ان ينتهي الى ما بالذات وقد قلتم انها مقدمة
يقينية برهانية وبناء على هذه المقدمة الكلية لقايل ان يقول العلم الاجمالي موجود في
عالم الامكان كالعلم التفصيلي فيه وهما بالغير لانهما معلولا الغير وقد قلتم ان كل ما
بالغير يجب ان ينتهي الى ما بالذات فكما ان العلم التفصيلي الذي في عالم الامكان يجب
ان ينتهي الى العلم التفصيلي بالذات كذلك يجب ان ينتهي العلم الاجمالي الذي في عالم الامكان

الى العلم الاجمالى بالذات والعلم الاجمالى بالذات اذا كان بالذات فلا علة له وكل موجود
بلا علة يكون واجب الوجود بالذات لان الامر الموجود بلا علة لا يكون الا الواجب بالذات
فيلزم ان يكون العلم الاجمالى عين ذات الواجب بالذات على ما ذهب اليه جماعة من العلما ه
قلت هذا منقوض بالعلم الاحساسى لان العلم الاحساسى واقع فى عالم الامكان فيكون
ما بالغير وكل ما بالغير يجب ان ينتهى الى ما بالذات فيلزم ان يكون العلم الاحساسى المتوقف على
الحواس فى وجوده عين ذات الواجب جل شانه فيلزم ثبوت الحواس والجسمانية فيلزم الخ بالذات
وايضا الكثير واقع فى عالم الامكان فيكون ما بالغير وكل ما بالغير يجب ان ينتهى الى ما بالذات
فيلزم ان ينتهى الى الكثير بالذات اى الكثير بلا علة وهو محال بالذات ايضا لان كل كثير معلول
لانه مركب وكل مركب لا يصح ان يكون بالذات بل كل مركب بالغير ومعلول الغير فى وجوده فى
نفسه لان كل مركب باعتبار وجوده فى نفسه متاخر عن جزئيه وكذا الكلام فى العلم الحصولى
بالغير والعلم الحضورى بالغير لانه يلزم بناء على الاستدلال المذكور ان ينتهى العلم الحصولى
بالغير الى العلم الحصولى بالذات والعلم الحضورى بالغير الى العلم الحضورى بالذات واللازم ظ
البطلان وكذا الملزوم والحل ان هذه تشكيكات ناشية من سوء فهم ما هو معنى
المقدمة الحقة البرهانية لان قولنا كل ما بالغير يجب ان ينتهى الى ما بالذات معناه
ان كل ما بالغير معلول الغير وارتكاب التسلسل فى المعلولات مع كونه باطلا لا يكون نافعا
على ما عرفت مشروحا فلا بد ان ينتهى الى ما بالذات مثلا الموجود بالغير معلول الغير وكل موجود
بالغير يجب ان ينتهى الى الوجود بالذات بمعنى انه لا بد من الانتهاء الى موجود لا علة له
وليس معناه ان كل نحو من انحاء الوجود بالغير يجب ان ينتهى الى الوجود بالذات من هذا
النحو الا ترى ان الصادر الاول وجوده وجود بالغير امكانى ذاتى ووجود علته وجود لا بالغير

وجوبى

وجوبى ذاتى وشتان ما بينهما فلا يمكن ان يق وجود العلة ووجود المعلول من نحو
واحد وكذا الوجود المادى بالغير متحقق فى عالم الامكان ومع ذلك لا يمكن ان يق
انه يجب ان ينتهى الى الوجود المادى بالذات وكذا الوجود الحادث الزمانى ه
متحقق فى عالم الامكان ومع ذلك لا يمكن ان يق يجب ان ينتهى الى الوجود الحادث بالذات
وكذا الكلام فى اصل العلم واصل القدرة ونحو القدرة واصل الارادة ونحو الارادة ؛
وغيرها من الاشياء والذى لا بد منه ان ينتهى العلم بالغير الى اصل العلم بالذات لا ان كل نحو من
العلم بالغير يجب ان ينتهى الى ذلك النحو من العلم بالذات لما عرفت فى الوجود ونحو الوجود
ولما كان العلم الاجمالى الواقع فى عالم الامكان معلولا وكل معلول لا بد له من علة لا علة
لها وهى علة العلل ومبدأ المبادى فوجب ان يكون لذلك العلم الاجمالى علة لا علة لها يكون ح
علة يكون صادرا منها لا ان كل ما بالغير يجب ان ينتهى الى ما بالذات لان ذلك العلم الاجمالى
المعلول يجب ان ينتهى الى العلم الاجمالى الذى ليس له علة لان ذلك غير لازم من قولنا كل ما
بالغير يجب ان ينتهى الى ما بالذات وايضا كما ان العلم الحصولى والحضورى والعلم
الحاصل من طرق الحواس منفى عنه جل شانه لانه يلزم منه الخ لما عرفته كذلك العلم
الاجمالى بالنسبة الى الواجب جل شانه من الصفات السلبية على ما عرفت سابقا بخلاف
العلم التفصيلى التام المحيط بجميع ذرات الوجود فانه من الصفات الثبوتية على الوجه الذى
مر شرحه ففرق بين بين العلم الاجمالى وبين العلم التفصيلى التام المستوعب للكل ولهذا
حكم البرهان على ان الاول من الصفات السلبية بالنسبة الى الساحة سره جل شانه ؛
والثانى من الصفات الثبوتية الكمالية الثابتة فى مرتبة ذاته بذاته مع قطع النظر عن
كل ما عدا ذاته

قد وقع تحرير هذه الرسالة الربانية النورية على يد مؤلفها اقل العباد المجاور بمكة خير البلاد
زادها الله تعالى خيرا وشرفا الى يوم التناد وافقر خلق الله الغنى محمد المشتهر بشمسا الجيلانى
غفر الله له ولوالديه ولجميع من له حق عليهما وعليه فى تاريخ سنة ثمان واربعين بعد الالف